وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي:.....

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة:.علوم التسيير التخصص:مالية

مذكرة بعنـــــــــوان

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها على سوق العمل دراسة حالة: الجزائر

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.دفيعلوم التسيير

تخصص مالية

إعداد الطلبة

- لمهشهش ياسر
- فصيح طارق
- بوالمرقة شعيب

إشراف الأستاذ

ريغي هشام

السنة الجامعية: 2011 - 2012

كلمةشكروتقدير

إنهلمندواعيالاعترافبالجميلبعداختتامهذهالمذكرة،أننتوجهبجزيلالشكروعظيم التقديروخالصالامتنانإلىأستاذناالفاضل الاستاذ " ريغي هشام "
"لقبولهالإشرافعلىهذهالمذكرة،ولماأفادنابهمننصائحسديدةوتوجيهاترشيدةو صبرهمعنا .كمانشكركلمنساعدنامنقريبأومنبعيدعلىإنجازهذه المذكرة .

إهداء

إلى من ارتبط رضا الله برضاهما و قال فيهما الله عز و جل فيكتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

{وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا }{ الإسراء 32 -33}.

إلى رمز الحب و الحنان إلى أحب الناس إلى قلبي و التي جعلت لحياتي معنى و ملئت قلبي حبا و امتنانا و غمرتني عطفا و حنانا، إلى الغلي و أطيب أم، إلى أمي العزيزة "مليكة"

الي الإنسان الذي سعى جاهدا الي تربيتي و تعليمي و توجيهي و الوقوف الي جانبي إلى الذي حرم نفسه من كل شيء لتقديم الحياة و لتوفير السعادة و لم يبخل علي بتشجيعاته المادية و المعنوية، إليك أبي العزيز "مولود"

حفظهما الله و أطال في عمرهما إليهما أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة مشواري الدراسي.

إلى إخواني" ريمة و زكي و أمير و الغاليين على قلبي أكرم و إقبال" إلى نسيم الروح والوجدانإلى رفيقة دربي الغالية " أمينة " ، أهديك هذا العمل حبا ووفاء

إلي كل الأهل و الأقارب واخص بالشكر الكبير خالي {حسين} على مساعدته و دعمه لي خلال مشواري الجامعي .وإلى كافة الأصدقاء"محمد ، رضا ، أيوب ، موسى ، محمد ، فارس ، يعقوب ، عمر ،عمار ،الطاهر، ياسر، إبراهيم، بلال "

إلى أستاذي المحترم " ريغي هشام "

إلى كل عمال مكتبة المركز الجامعي ميلة بالأخص قرور قيس و الشريف بالعربي

إلى جميع من يعرف ياسر من قريب أو من بعيد

ياسر

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة

إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو

من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم

وفي الغد وإلى الأبد ..

والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة نزيهة

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته

إلى شعلة الذكاء والنور

إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد

أخي مروان

كما اهدي هذا العمل الى من خالتي غنية و كذا ابنتيها اسماء و كنزة و بدون ان انسى جدي

و كذا جدتي رحمها اللهوأخص بالذكر الاستاذ القدير :ريغي هشام

كما اهدي عملي هذا الى كل من صديقي شعيب و ياسر و بدون ان انسا محمد ، ايوب و موسى و كذا حسناء،و زينب،يوسف بن بغيلة، هارون، جمال، الهادي بلوصيف.

و كل الاصدقاء الذين عرفتهم من بعيد و من قريب ... و شكرا

<u>طــــــــــــــــارق</u>

إهداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل ولو نكن لنصل إليه

لو لافضل الله علينا. أما بعد نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز

هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف : **ريغي هشام** الذي لم يبخل علينا

بتوجيهاته ونصائحه القيمة التيأنارت طريقنا، ووجه مسارنا في إعداد هذا العمل، و أسأل الله أن يجازيه بكل خير.

إلى التي حملتني وهنا على وهن وبكت من أجلي في صمت إلى التي أهدتها الحياة التعب والحرمان،فأهدتني الدفء

والحنان إلى التي

خصها الله بالشرف الرفيع والعز المنيع، إلى التي يحرقها الشوق لنجاحنا، إلى التي يؤرقها الخوف من فشلي، إلى التي ضحت

وفتحت لي أبواب النجاح وكانت بدعائها في الليل والنهار سر نجاحنا، إلى التي تحمل أحلى الكلمات في الوجود، إليك

يا أغلى شيء في الوجود، إليك يا حبيبتي حفظك الله أمي "نجاة".

إلى من شق طريق نجاحي إلى رمز العطاء، إلى من تعب وضحى من أجل وصولي إلى هذه المرحلة إلى الذي علمني معنى

التعب والشقاء للوصول إلى المبتغى، إلى الذي كابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي إلى من أشترى لي أول قلم ودفعني

بكل ثقة على خوض الصعاب ، إليك أبي العزيز حفظك الله "عبد الله"

إلى إخوتي ياسر، أميمة، سمية، والأخ العزيز أيوب

الى زميلي الذين حققا معي هذا النجاح : لمهشهش ياسر ، طارق فصيح

إلى أصدقائي وصديقاتي وأخص بالذكر :محمد بوكروح، موسى شعر الذيب، أيوب بريك،يوسف بن بغيلة، هارون، جمال، الهادي وليد و فارس، سمية كزابي، زينب وحسناء ، خولة

الى كل من عرفني واحبني و ساعدني ولو بكلمة وسقط من قلمي سهوا ولم اذكر اسمه

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج.

شعيب

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

التشكرات والاهداء

فهرس المحتويات

قائمةالجداول

قائمةالأشكال

مقدمة عامة.....(أ-ب)

الفصل الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد.....02

المبحثالأول: الشركات المتعددة الجنسيات.....(3-7)

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعدية الجنسية وأسباب ظهورها.....03

1- تعريف الشركات المتعدية الجنسية.....03

2- أسباب ظهورالشركات المتعدية الجنسية.....04

المطلبالثاني: خصائص وأهمية الشركات المتعدية الجنسية.....04

1- خصائص الشركات المتعدية الجنسية 04

2- أهمية الشركات المتعدية الجنسية 06

المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبية المباشرة: تعريفها، انواعها ،اهميتها وعوامل جذبها.....(8-11)

المطلب الأول:تعريف وأنواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....08

1- تعريف الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....08

2- انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....08

المطلب الثاني: اهمية و محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....10

1- أهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....10

2-محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....10

المبحث الثالث:مزايا ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر.....(12-14)

المطلب الأول:مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر.....12

المطلب الثاني:مخاطر وأعباء الاستثمار الاجنبي المباشر.....13

خلاصة الفصل.....15

الفصل الثاني: أسواق العمل

تمهيد 17

المبحث الأول: : ماهية اسواق العمل.....(18-28)

المطلب الأول:العمل: مفهومه وأهميته.....18

1- مفهومه.....18

2- أهميته.....19

المطلب الثاني: اسواق العمل: مفهومهاوالعوامل المؤثرة فيها.....20

1- تعريف سوق العمل.....20

2- العوامل المؤثرة على اسواق العمل.....21

المطلب الثالث: الطلب على العمل وعرض العمل.....23

1- الطلب على العمل.....23

1-1- تعريف الطلب على العمل.....23

1-2-محددات الطلب على العمل.....26

2- عرض العمل.....27

2-1- تعريف عرض العمل.....27

2- 2- محددات عرض العمل.....28

المبحثالثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي.....(29-39)

المطلب الاول: المدرسة الكلاسيكية.....29

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية.....31

المطلب الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية.....34

المطلب الرابع: المدرسة الكينزية.....36

المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل.....(40-46)

المطلب الاول: البطالة.....40

1- تعريف البطالة.....40

2- أنواع البطالة.....40

3- قياس البطالة (معدل البطالة).....41

المطلب الثاني: الأجور.....42

1- مفاهيم.....42

2- طرق تحديد الأجر.....42

المطلب الثالث: انتاجية العمل.....43

1- مفهوم الإنتاجية.....43
2- العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل.....44
3- طرق قياس الإنتاجية.....45
خلاصة الفصل.....47
***الفصل الثالث*: اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على سوق العمل الجزائري.**
تمهيد.....49
المبحث الأول: واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر..... (50-54)
المطلب الأول: نظرة حول التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة فيالجزائر..50
المطلب الثاني:تحليل للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.....53
المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر..... (55-64)
المطلب الأول: تحليل لهيكل سوق العمل في الجزائر.....55
المطلب الثاني:تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر.....58
المبحث الثالث:انعكاسات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مؤشرات سوق العمل في الجزائر(65-70)
المطلب الأول: الاثر على البطالة.....65
المطلب الثاني: الاثر على الاجور.....68
المطلب الثالث: الاثر على انتاجية العمل.....69
خلاصة الفصل.....71
الخاتمة العامة.....73
قائمة المراجع.....76

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية	11
1-3	تدفقات الاستثمار الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة في الجزائر	54
2-3	جدول يوضح تطور حجم القوة العاملة ومستويات البطالة في الجزائر (1989-2008)	59
3-3	جدول يوضح إنتاجية العمل في الجزائر (1980-2008)	61
4-3	مؤشرات الأجور (شهريا) في الجزائر 1992-1996	63
5-3	أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على البطالة	65
6-3	أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على البطالة	65
7-3	تقييم الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال فترة 2002-2011	68

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-2	منحنى الطلب على العمل و التغير في الأجر	24
2-2	منحنىالطلب على العمل والتغير في العوامل الأخرى المؤثرة في هذا الطلب	25
3-2	محددات مستوى التوظيف عند كينز	37
1-3	هيكل سوق العمل في الجزائر	55
2-3	شكل يوضح تطور حجم القوة العاملة وعدد البطالين في الجزائر (1989-2008)	58
3-3	شكل يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر (1989-2008)	60
4-3	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) (دولار أمريكي ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية)	62
5-3	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل100=1990 (engaged)	62
6-3	شكل يبين تطور الأجوروالمرتبات في الجزائر (دج)(سنة الأساس: 1995)	63
7-3	شكل يبين تطورالأجور الاسمية والحقيقيةفي قطاع الصناعة التحويلية (سنة الأساس: 1995)	64

المقدمـــــة

المقدمة العامة

تُعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليوم أحد أهم سمات العولمة الاقتصادية. فمستويات تلك الاستثمارات ارتفعت خلال السنوات الماضية بصورة هائلة قيمياً وفي مختف القطاعات الاقتصادية تقودها في ذلك الشركات المتعدية الجنسية، وهي شركات تهدف اولا واخيرا الى تحقيق الارباح. وتكمن أهمية ذلك النوع من الاستثمارات في كونها تدفقات رأسمالية لا تنطوي على ديون خارجية بالعملة الصعبة، كما أنها تدفقات يُمكن أن تساهم في تحسين موازين المدفوعات وإقامة المشاريع الانتاجية. ونظرا لأهمية هذه الاستثمارات، فلقد سعت مختلف الدول في العالم، وخاصة النامية منها،إلى التنافس على استقطاب اكبر حجم من تلك الاستثمارات للاستفادة من مزاياها العديدة. ولعل من بين أهم تلك المزايا والتي تدفع مختلف الدول الى التسابق على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة هو الانعكاسات التي يُمكن أن يُحدثها على أسواق العمل من تقليص لمستويات البطالة، الرفع من كتلة الاجور وتحسينها والرفع من انتاجية العمل.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تُمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال تحسين مؤشرات سوق العمل فيها: توفير فرص العمل والحد من البطالة،زيادة كتلة الاجور وحتى تحسينها، والرفع من إنتاجية العمل.

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا إشكالية هذا البحث والتي يُمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي الرئيسي التالي:

"ما هي انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر علىسوق العمل في الجزائر؟"

وسوف نحاول الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي عن طريق التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشرة وماهي مختلف الجوانب المتعلقة بها؟
- ماهية أسواق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة بها؟
- ماهو واقع كل من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر وسوق العمل فيها؟
- ماهي مختلف القنوات التي تؤثر بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على مؤشرات سوق العمل من ناحية البطالة والتشغيل، الأجور، وإنتاجية العمل.

فـــرضيات الـــــدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل أهمية بالغة ضمن مختلف التدفقات الرأسمالية؟
- إن التطورات الحالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت تميل الى الاستثمارات الكثيفة رأس المال والموفرة لعنصر العمل مما يؤدي الى زيادة البطالة، كما أنها أصبحت تبحث عن المواقع التي تتوفر على العمالة الماهرة والأجور المنخفضة معا، كما أنها تسعى دوما الى زيادة انتاجية عمالها.
- أن الجزائرعرفت ارتفاع حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تنطوي تلك الاستثمارات على نسبة توظيف للعمالة كبيرة، في حين أن مشاريع الاستثمار المحلية لعبت دورا هاماً في توظيف العمالة.
- إن الجزائر يُمكنها الإستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لتحسين مؤشرات أسواق العمل.

أهميـــة الـــــدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الهام الذي يلعبه أو يُمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في توفيرالتمويل المطلوب لإقامةالمشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشةوخاصة في خلق فرص العمل وتحسين الأجور، وتحسين المهارات والخبراتالإدارية وتحقيق ميزات تنافسية من أجل زيادة انتاجية العمل.

أهـــــداف البـــحث:

تهدف هذه الدراسة الى:

- إبراز أهمية الاستثمارالاجنبي المباشر كأحد أهم التدفقات الرأسمالية في ظل العولمة الاقتصادية ومختلف الجوانب المتعلقة بها.
- إلقاء نظرة حول الجوانب النظرية لسوق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة بها.
- إبراز مدى نجاح الجزائر في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومدى مساهمة هذه الاستثمارات في تحسن مؤشرات سوق العمل فيه من تشغيل وبطالة، تحسين الأجور، والرفع من انتاجية العمل.

أقسام الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومنتم اختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتناول الاستثمارات الأجنبية المباشرةومختلف الجوانب المتعلقة بها.

الفصل الثاني: يتناول سوق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة به.

الفصل الثالث: يتناول مختلف انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرات سوق العمل في الجزائر من ناحية التشغيل والبطالة، الأجور وانتاجية العمل.

صعوباتالدراسة:

صادف الباحثون عدد من الصعوبات خاصة الإحصائيات المتعلقة بانعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأجور وإنتاجية العمل في الجزائر.

الفصل الاول

الاستثمار الاجنبي المباشر

☜ مباحث الفصل

- ⇦ **تمهيد**
- ⇦ **المبحث الأول: الشركات المتعددة الجنسيات**
- ⇦ **المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعريفها ،أنواعها،أهميتها ومحدداتها**
- ⇦ **المبحث الثالث: مزايا ومخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة**
- ⇦ **خلاصة الفصل**

تمهيد :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إحدى الظواهر المميزة للعلاقات الدولية الخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وهو من احد العوامل التي ساهمت في تشكيل وتوجيه التدفقات المالية والخدمية بين معظم دول العالم .

ازدادت أهمية الاستثمارات نتيجة للصعوبات التي واجهت التنمية في البلدان النامية ومشاكل التمويل في بلدان العالم المتقدم حيث أعطى دافعا قويا للتعامل الاقتصادي من خلال ربط أسواقرأس المال وأسواق العمل في الدول المضيفة host countries مما أدىإلى ظهورأونمو شبكة عالمية من الروابط زادتمن توسيع وشمولية التجارة العالمية وقد تطرقنا في فصلنا الأولإلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ثلاثة مباحث وهي :

المبحثالأول: الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: الاستثمارات الاجنبيةالمباشرة: تعريفها وأنواعها، أهميتها ومحدداتها

المبحث الثالث: مزاياوأخطارالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحثالأول:الشركات متعددة الجنسيات

المطلبالأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وعوامل انتشارها

1- تعريف الشركات المتعدية الجنسية

هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها.أو يمكن القول أنها مؤسسة اقتصادية ضخمة ووسائل إنتاج تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسا لها.[1]

-**تعريف أخر:**تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة أجنبية متعددة كما يتولى إدارتهاأشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطاها في بلاد أجنبية متعددةعلى الرغم من استراتيجيتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأمإلاأن نشاطاتها تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدولة المضيفة host country وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من كلمة multinational وكلمة corporationبدلا من كلمة entreprise واتضح بان هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول كما أنإستراتيجيتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي ولهذا فهي تكوّن شركات متعددة الجنسيات حيث تتعدى القوميات ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلا عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا من الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات supra national وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص واليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته.[2]

---

[1]- موسى سعيد مطر: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، ص179

[2]- عثمان أبو حرب :الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، صص277-278.

تعريف3:

هي شركات عملاقة عالمية تقوم باستثمار أموالها في النشاط الذي تمارس في بلاد عديدة وهناك المئات من هذه الشركات ويعود غالبية هذه الشركات إلى الولايـــات المتحـــــدة الأمريكية، وهي مؤسسات اقتصادية ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من بلد واحد ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من ...[المقر] الأم مركزا رئيسيا له.[1]

2-أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسية :

يمكننا اجمال الأسباب المتعددة التي أدت الى ظهور الشركات متعددة الجنسيات في الآتي:

- وجود الحواجزالجمركية، وارتفاع نفقات النقل، ممايؤدي الى رفع الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلبا على صعيد المنافسة وبالتالي فإن الشركات تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق، أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذا جدوى اقتصادية .
- أن الأوضاع النقدية والسياسات الضريبية والمالية للدول الرأسمالية المتطورة، هي من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات.
- جاءتكمحاولة لتقليل المخاطر الإقتصادية، وفقا للنظريات الاقتصادية والعالمية منها نظرية للعالمين الاقتصاديين الأمريكيين "سويزي وباران"التي تفيد أن هناك زيادة مضطربة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى، وهو فائض يصعب استيعابه داخليا لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها مايعرف بتوازن نظام احتكار القلة، وعدم الرغبة في الدخول في تنافس يستند الى السبق في ميدان التكنولوجيا للأسباب ذاتها، مما يجعلها مضطرة لاستغلال فائضها الاقتصادي، المتراكم لديها، عبر الاستثمار الخارجي المباشر، ومع أنها تستطيع الإستثمار في الداخل، إلا أن معدل الربح سيكون أقل، في ظل ارتفاع أجور ونفقات الإنتاج مقارنة بالبلدان الأخرى وبخاصة دول الأطراف.[2]

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الشركات المتعدية الجنسية

3- خصائص الشركات المتعدية الجنسية:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص:

1- ضخـــامة الحجـــم:

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة من المؤشرات التي تدل علىهذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع انتاجها وأرقام مبيعاتها والايرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكهاوحجم انفاقها على البحث والتطوير، فضلا على هياكلها التنظيمة وكفاءة

[1] -توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، الطبعة الأولى، ص243.

[2] ابراهيم محسن عجيل: الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدول، دراسة قانونية-اقتصادية-سياسة مقارنة، (2007-2008)، ص 20.

ادارتها، ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figure أو ما يطلق عليه "رقم الأعمال".[1]

2- ازدياد درجة تنوع الأنشطة

تشير الكثير من الدراسات والبحوث إلى أن الشركات المتعدية الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الانتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها اذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى، وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط Scope economies محل وفورات الحجم economies of Scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك تشعبت الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعيا وجغرافيا، وهذا بالتالي يؤدي الى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.[2]

3- كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي،خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة، وفروع وشركات تابعة تجوب أنحاء العالم في الكثير من الأحيان.[3]

4- القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم:

هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي، ناهيك عن سعيها الى تكبير مساحة اسواقها وزيادة امتدادها وانتشارها الجغرافي، فكل هذه الخصائص اكسبت الشركات المتعددة الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الانتاج وكذلك الاستثمار من دولة الى اخرى على مستوى العالم.[4]

5- السعي إلى اقامة التحالفات الاستراتيجية:

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات الى اقامة التحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances فيما بينها، وفي إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف، واكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات في مجال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها، والتحالفات الاستراتيجية هي ناتج المنافسة العالمية،

[1] عثمان ابو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 280.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، 2008، ط1، ص162.
[4] نفس المرجع السابق، ص 163.

والخصخصة والأسواق المفتوحة، والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة الاتصالات والمعلومات.[1]

وتتم التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر وقد يأخذ التحالف الاستراتيجي شكل الاندماج،ويظهر ذلك بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه الى تمويل ضخم، ومن الأمثلة الواضحة على هذا التعاون التمركز الاوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات اوروبية كبرى تنتج الحاسبات الالية وهي: بول الفرنسية BULL و TCL البريطانية وسمنز الالمانية.[2]

6- توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية:

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة الى هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته ماتتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمنخفضة، وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والادارة والتكنولوجيا والتسويق، وهنا يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وايراداتها.[3]

7- الانتماء غالبا الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة:

ينتمي المركز الرئيسي أو الشركة الأم للشركات المتعددة الجنسيات في معظم الحالات إلىدول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها الولايات المتحـــــدة الامريكيةنظرا لوفرة رؤوس الأموال واحتكار التكنولوجيا، وتهيأ مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من الشركات، ولذلك نرى أن هذه الشركات مركزة بفروعها في عدد محدود من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا واليابان، حيث تضم هذه الدول حوالي 75% من مجموع هذه الشركات.[4]

8- تعبئة الكفاءة:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار

[1] خالد بوالقرادش و آخرون، مرجع سبق ذكره ص ص4-5.
[2] عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 285.
[3] عثمانأبو حرب، مرجع سبق ذكره ، ص283
[4] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.[1]

9- التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسيات والتعرف على ماترغب أن تكون عليه في المستقبل.[2]

2-أهمية الشركات المتعدية الجنسية

للشركات المتعددة الجنسيات أهمية كبيرة تتمثلفي:

1- أنها ذات رؤوس أموال ضخمة بحيث تعالج العجز في الإدخارات المحلية.

2- نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

3- تستخدم هذه الشركات أفضل المهارات والكفاءات الإدارية.

4- تساهم في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة.

5- الزيادة في مناصب الشغل.

[1] عثمان أبو حرب مرجع سبق ذكره، ص284.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعريفها ،أنواعها،أهميتها ومحدداتها

المطلبالأول: تعريف وأنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة إلاأن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبيأو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر وتختلف أنواعهحسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر كثير من الباحثين فقالوا عنه انه:

عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأمإلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%،أضاف باركر بأن الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا عملية الاندماج والتملك عبر الحدود وقد عرف كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إدارتهاوبناءا على ذلك عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر طويل المدى مع رقابةإدارية يمارسها كيان اقتصادي متوطن (المستثمرالأجنبي المباشر أو الشركة الأم) في اقتصاد بلد مضيف.[1]

تعريف اخر:

يعرفالاستثمارالأجنبيالمباشرعلىانه "تلكالاستثماراتالتي يديرهاالأجانببسبب ملكيتهمالكاملةلهاأوتملكهم لنصيبمنها يبررحق الإدارة.وغالباماتكونهذهالمشروعاتفيشكلمزارعومصانعومناجم وغيرهامنالأنشطة الإنتاجية.

[1] سليمان عمر عبد الهادي،الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة ،الاكاديميون للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2010، ص ص 24-23.

ويتفرع الاستثمار الأجنبي المباشر ليأخذ شكلين وفقا لصيغة الدخول Entry mode إلى الاقتصاديات المضيفة وهما الاستثمار التأسيسي أو مايطلق عليه بـــ:Greenfield investment والثانية تتمثل في عملية الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود Cross border merger and acquisitions فالاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية تشير إلى مشاريع الاستثمار التي تتمثل في إقامة مرافق إنتاجية جديدة مثل المكاتب، البنايات، المصانع... كما أنها تشمل أيضا حركة رأس المال غير الملموس خاصة في الخدمات، في حين أن الاندماجاتوالاستحواذات العابرة للحدود تنطوي على التملك الجزئي أو الكلي أو اندماج رأس المال، الأصول والخصوم لمؤسسات موجودة في دولة ما عن طريق الشركات متعددة الجنسيات من دول أخرى.[1]

2-أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- الاستثمار المشترك:

يعتبر الاستثمار بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصرعلى حصة رأسمال فقط، بل تمتد أيضاإلىإدارة المشروع، ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على عدة جوانب كالاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبيلممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لكونه وسيلة مراقبة على الشركة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا أن الخطر الذي ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يتملك أكبر قدر من رأس المال فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49% من قيمة المشروع[2].

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المفضل بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).

كما أن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد وفي بعض الأحيان رفض من طرف الدول النامية إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على

[1] ريغي هشام: العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2008-2009، ص62.

[2] خالد بوالقرادش وآخرون،مرجع سبق ذكره ص 9.

الصعيدين المحلي والدولي إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواقها.

ويجدر الذكر بأن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات المتعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمختلف المشاريع الاستثمارية، كوسيلة لتحفيــز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين خاصة منظمة له تحكم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة وهو اتجاه محفز أيضا في ظل العولمة الاقتصادية.[2]

4- مشاريع الاستثمار القائمة على التجمع:

وتأخذ هذه المشاريع اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين وليكن سيارة أو حاسب آلي على أن يقوم الطرف الوطني ...[بـــ]تجميعها لتصبح منتجا نهائيا.

وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل لا تملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.[3]

5- الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية المحولة Bot:

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح مابين 20 و50 سنة وقد ازدادت تدفقاتالاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشاريع مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية على وجه الخصوص إلى سد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي حتى لو تم ذلك في مجال البنية الاساسية.[4]

المطلب الثاني: أهمية ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- أهميةالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

[1] نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص185.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 186-185.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم التدفقات من رؤوس الأموال الخاصة لما له من آثار مباشرة على الأداء الاقتصادي للدول، وهو يعتبر من بين السمات الهامة للعولمة وتسعى مختلف دول العالم إلى استقطاب أحجام أكبر من تلك التدفقات لعدة اسباب منها:

- تدفقات لا تنطوي على ديون خارجية عكس القروض الأجنبية
- مصدر للعملات الأجنبية الصعبة
- قناة من قنوات نقل التكنولوجيا
- محرك اقتصادي للنمو
- مصدر لتوظيف اليد العاملة وتطويرها

ولهذه الأسباب وغيرها فإن مختلف دول العالم تولي أهمية كبيرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

2-**محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:**

تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على عدد منالمحددات والعوامل للمفاضلة بين الدول المضيفة كما يبينه الجدول التالي:

جدولرقم1-1: جدول يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

محددات الاستثمار للبلدان النامية	محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس محفزات الشركات المتعددة القومية	المحددات الاقتصادية في البلدان المضيفة
1/-أثر سياسات التعامل مع الاستثمار الأجنبي - الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي - القواعد المتعلقة بدخول المستثمر والعمليات التشغيلية - معايير التعامل مع الشركات الأجنبية - هيكل السوق(خصوصا السياساتالمنافسة والاندماج والتملك) - اتفاقيات الاستثمار والتجارة الدولية - سياسة الخصخصة	أ - البحث عن السوق	- حجم السوق ودخل الفرد - نمو السوق - إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية - تفضيلات المستهلك في البلد المضيف - هيكل السوق - الموارد الأولية - العمالة غير الماهرة ذات الكلفة المنخفضة - العمالة الماهرة - الموجودات التقنية - البنية التحتية (موانئ - طرق -

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره ص 62.

– السياسة الضريبية **2/–المحددات الاقتصادية** –البحث عن السوق –البحث عن الموارد –البحث عن الكفاءات **3/–التسهيلات التجارية لقطاعات الأعمال** – ترويج الاستثمار(كتقديم خدمات للمستثمر) – محفزات الاستثمار – تكاليف الخلافات القانونية المتمثلة بالفساد والكفاءات الإدارية –الانفتاح الاجتماعي (كالمدارس) – خدمات ما بعد الاستثمار.	ب – البحث عن الموارد ج – البحث عن الكفاءة	مصادر الطاقة الكهربائية – الاتصالات) – كلفة الموارد والموجودات – كلفة المدخلات الأخرى وكلفة النقل والاتصال وكلف المنتجات الوسطية الأخرى. – عضو البلد المضيف في اتفاقيات التكامل الإقليمي التي تقضي إلى تأسيس اتحادات وشبكات مشتركة للتجارة .

المصدر: سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص ص 28– 29.

المبحث الثالث: مزايا ومخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلبالأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدد من المزايا والتي تدفع مختلف دول العالم إلى التنافس على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات. ويُمكن أن نذكر عددا من هذه المزايا كما يلي:

1–نقل التكنولوجيا:

على الرغم من وجود قنوات أخرىغير الاستثماراتالأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثلالعقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلاأن الاستثماراتالأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات فضلا عن كونه يمثل عملياتإنتاجية ورقابية وإدارية وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التيتستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين علىالتقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدول.[1]

2–التأثير في ميزان المدفوعات:

[1] http://www.elgalawya.com/vb/showthread.php?t=7928 (تاريخ الاطلاع 2011/12/18)

إن تدفق رؤوس الأموالالأجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تتركتأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسيةإلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتهاالمحلية، أو محاولة التخفيف من شح النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثماراتالأجنبية في القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلىإحلال الاستيرادات ويساهم في سد جزءمن حاجة السوق المحلية وهذا يعني تحسين حالة ميزان المدفوعات عنطريق زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات.[1]

3- التأثير في النمو الاقتصادي:

إن الاستثمار الأجنبي يساهم في النمو الاقتصادي من طريقين، الأول ينشئ رصيدا إضافيا من رأس المال للدول المضيفةويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي، والثاني فانه يقدم المعرفةالتقنية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرةالاستيعابية للدولة المضيفة.

بالإضافة الي :

1- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات والتكنولوجيات الحديثة إلى البلدان النامية المضيفة، وبالرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة الحصول على التقنيات التكنولوجيا من خلالها مثل العقود الإدارية، التراخيص، الشراء المباشر، إلا أن الاستثمارات المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات كالصناعات الاستخراجية وتستفيد البلدان النامية مما تقوم به الشركات العابرة للقارات عن طريق الفروع التابعة لها في البلدان النامية من نقل مباشر للتكنولوجيا المتقدمة.[2]

2- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافةإلى التكوين الرأسمالي وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عند استثمار الموارد وتحقيقه للدولة المضيفة، ناهيك عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها عن النقد الأجنبي الخام إلى ذلك مايؤدي إلي هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحليالإجمالي، الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.[3]

المطلب الثاني: مخاطر وأعباءالاستثمار الأجنبيالمباشر:

يلاحظ على الاستثمار الاجنبي المباشر أنه بالرغم من مزاياه السابق الاشارة اليها فانه يحمل مخاطر واعباء تواجهها الدول المضيفةوتتحملها ويمكن الاشارة الى اهم هذه المخاطر والاعباء على النحو التالي:

[1] أحمد الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة أم القرى، صص 478-481.
[2] نزيه عبد المقصود المبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008، ص449.
[3] نفس المرجع السابق، ص438.

1- الاثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات :

حيث يشير البعض الى انه على الرغم من الاثارالايجابية الاولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الاجنبية المباشرة على موازين المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الاجنبي التي تصب للدولة في حساب العمليات الرأسمالية، الا انه سرعان ما تنقلب بعد فترة الى اثار سلبية حيث نجد ان نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سوف يؤدي الى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات.

2- الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات:

ويأتي ذلك نتيجة لأن الشركات متعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري وشبه احتكاري، وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف او سلع متميزة لا يتوفر لهابدائل في تلك الاسواق او ان تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية price leadership وذلك بحكم اختيارها لمجالات انتاج تخضع لسوق احتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.[1]

3- الاثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية:

ويرجع ذلك الى الشركات متعدية الجنسيات بحكم علاقتها التجارية الدولية فانها تتمتع باوضاع تختلف عن اوضاع الشركات الوطنية، وبالتالي فان تلك الشركات دولية النشاط تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيعها الشركات الوطنية مثل: تجنب الاذعان للسياسات العامة للدولة المضيفة.[2]

4- وبالنسبة لمسألة الخضوع لضغوط الحكومات الاجنبية واثر ذلك على المصالح القومية للدولة المضيفة فان ذلك ينشأ من كون فرع شركة متعدية الجنسيات يكون مسؤولا امام سلطتين سياسيتين هما: حكومة الدولة المضيفة وحكومة الدولة الأم.[3]

5- وهناك ايضا مسألة هامة يجب الاشارة اليها وهي أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي الى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ويتوقف

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص209-210.
[2] نفس المرجع السابق، ص 210.
[3] نفس المرجع السابق، ص211.

استمرار رضاء تلك الطبقة وتحقيقها لمكاسب كبيرة على استمرارارتباطها بتلك الشركات داخل بلادهم.[1]

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل كيف تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة وقبل ذلك تناولنا مدخل حول الشركات المتعدية الجنسية باعتبارها القناة التي تنتقل بها الاستثمارات الاجنبية المباشرة من دولة الى اخرى. كما تناولنا ايضا اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة والانواع المختلفة لتلك الاستثمارات. وبعد ذلك تطرقنا الى مختلف محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة اي تلك العناصر التي تعتمدها الشركات المتعددة الجنسية للمفاضلة بين الدول المستقبلة للاستثمارات. ثم تناولنا بعض المزايا والأخطار التي تنطوي عليها الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثاني
أسواق العمل

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: ماهية أسواق العمل
- ⇦ المبحث الثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي
- ⇦ المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

يُعتبر سوق العمل أحد أهم الأسواق التي تسود أي اقتصاد. وتكمن أهمية دراسة سوق العمل في كونه السوق التي تتحدد فيه مختلف المؤشرات التي يتكون منها هذا السوق من خلال تفاعل قوى العرض والطلب والتي تتحدد بدورها بعدد من المحددات. وسوف نتطرق الى ماهية أسواق العمل ومختلف تلك المحددات، كما سوف نتطرق الى تفسير أسواق العمل من ناحية البطالة، الاجور وانتاجية العمل عند عدد من مدارس الفكر الاقتصادي، ثم تحليل نظري لتلك المؤشرات. وقبل التطرق الى كل ذلك، سوف يتم التطرق الى العمل نفسه من خلال تعريفه، واهميته. وسوف نتطرق الى ما سبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:ماهية أسواق العمل

المبحث الثاني:سوق العمل في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل

المبحث الأول: ماهية أسواق العمل

المطلب الأول: العملمفهومه وأهميته

1- مفهومه

العمل يعبر عن ذلك النشاط الواعي والهادف المبذول في عملية الإنتاجأي في استعمال أدوات الإنتاج من اجل تحويل مادة العمل فلا يمكن إذاأن نتصور عملا خارج عملية الإنتاج المادية أو المعنوية وفي نفس الوقت فالعمل قد يكون عضليا أو فكريا ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون أن العمل هو صورة عنصر أساسي وهو قوة العمل التي تكمن في الذات أوحجمالإنسان الحي بحيث تظهر عند إنفاقها في صورة عمل.[1]

ويعرف العمل بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة معينة ويعد العمل المصدر الأساسيلإنتاجية المجتمع وتطويره واعتبره الاقتصادي أدم سميت ودافيد هيوم هو أساس ثروة الأمم وخلق كل ماهو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها.[2]

لقد تطرق إلى عنصر العمل العديد من الاقتصاديين، وكذا المتخصصين في الإدارة والتنظيم بمختلفاتجاهاتهموأزمان وجودهم، خاصة في هذا القرن. ولدى كل من تطرق الى مفهوم العمل يمكن أنيستخلص خصائص العمل البشري ونذكرها في النقاط التالية:[3]

1. أن العمل يعبر عن بذل جهد عقلي وفكري بغرض تحقيق أو تحصيل مقابل، قد يتخذأشكالا وأنواعا.
2. أن العمل نتيجته تقديم أشياء أومنتوجات ذات قيمة وتختلف طبيعتها باختلاف طبيعة العمل المقدم والموارد المستعملة فيه، وهي المنتوجات المقدمة إلى الاستعمال البشري.
3. يخضع العمل إلىإحصاءأوقياس، وهو عنصر ملازم له لعدة أسباب منها ما يرتبط بتقديم المنتوج الذي يقابله وقد أخذ صورة العمل المنفق في عملية الإنتاجأولالأمر ليقيم هذا الجهد فيما بعد بقيم نقدية وغيرها.
4. باعتباره ظاهرة اجتماعية، فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه.
5. يأخذ العمل ميزة أخلاقية تزيد أو تنقص، وتأخذ قيمتها حسب ما يتخذه هذا الجانب لدى المجتمع ويرتبط بالجانب الثقافي القيمي للمجتمعات.
6. يتميز العمل والعامل بالتعقيد واعتبار العملية نتيجة حاصلة لتجمع عدد من الجوانب النفسية،الاجتماعية،الاقتصادية وغيرهاداخلالإنسان الذي يقوم بها وللظروف المحيطة بهذا الإنسان.

---

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص122.
[2] الدكتور محمد طاقة، الدكتور حسين عجلان، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص19.
[3] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص124.

7. مع تطور التكنولوجيا وطرق تنظيم المؤسسات والتطور الحضاري للإنسان تتغير درجة ارتباط الإنسان ككائن حي بالآلة، فبعد أن كان يقوم بالعمل مجردا من الأدوات أصبحت هذه الأدوات الوسيط بينه وبين المواد أوالموضوع الذي يقع عليه العمل، ثم أخذت الآلة مكان الأداة اليدوية البسيطة بعد ذلك ويزداد تعقيد العمل بالتالي بتعقيد الآلة ودورها في العمل.
8. وبتدخل القوانين والتنظيمات المفروضة من طرف الأنظمة والدول،وكذلك دور النقابات المتزايد في هذا المجال يزيد من تعقد وتشابك موضوع العمل.

أما مكونات عنصر العمل هي:[1]

1. **موضوع العمل:** ويعني كل ما يعالجه عمل الإنسان وكل ما تقدمه الطبيعة كمواد خام، المواد الأولية كالشجر والنباتات....
2. **وسائل العمل:** وتعني الأشياء التي يؤثر الإنسان بواسطتها في موضوع عمله وتسمى بأدواتالإنتاج.
3. **قوة العمل:**وهي القوة التي يمتلكها الإنسان وتتكون من مجموعة الإمكانات المادية والذهنية الموجودة في جسم الإنسان وتتكون من جميع الأشخاص المشتغلين فعلا والأشخاص الذين ليس لهم عمل لكنهم يسعون وراءه بصورة جدية ويدخل ضمن قوة العمل جميع العاملين في القوات المسلحة وكذلك من لديه شغل وترك عمله مؤقتا بسببالعطلأو المرض أوالإضرابات وقوة العمل لاتساوي جميع السكان وقد لا تساوي حتى نصفه وعليه فإن الفئات الرئيسية من السكان التي تستبعد من العمل هي: ربات البيوت، الأطفال، طلاب المدارس والجامعات، الأشخاص العاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة أو بسبب العاهات البدنية والأمراض المزمنة وكذلك السجناء والشحاذون.

2- <u>أهميته:</u>[2]

يعتبر العمل هو الشرط الأساسي في الضرورات البشرية وتطويرها في المستقبل وقد استطاع الإنسان بواسطة العمل وبقابليته الخارقة على المحاكاة والتقليد من السيطرة رويدا رويدا على الطبيعة وسد حاجاته من الأكل والملبس والسكن ولولا ميله إلى العمل والتجمع والتنظيم لما تمكن من التأثير على محيطه وإخضاعه إلى حد كبير لإرادته وقد كان العمل منذ القدم مصدر غنى الإنسان وثروته كما أن العمل نفسه قد حرر الإنسان وهو الذي خلق المجتمع البشري وتأتي أهمية العمل من كونه يلعب أدوارا مختلفة في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه موردا بشريا إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وكما يأتي.

[1] الدكتور محمد طاقة، الدكتور حسين عجلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 22- 23.
[2] الدكتور مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص17- 18.

1-العمل كعامل إنتاج: لا شك أن الأيدي العاملة تمثل أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة إلى جانب رأس المال والتنظيم والأرض، حيث يعتبر العمل العنصر الجوهري والأساسي في إنتاج السلع والخدمات.

2-العمل كمصدر للدخل: من المعلوم أن العامل يقدم خدمات العمل للآخرين من أجل إنتاج السلع والخدمات، لقاء أجر معين. وبهذا فإن العامل يحصل على الدخل من جراء تقديم خدماته للآخرين، ويلاحظ بأن حصة الأجور والرواتب كبيرة نسبيا في مبيعات عوامل الإنتاج الأخرى أو في الدخل القومي إذ تتراوح حصة الأجور والرواتبودخول أصحاب المشروعات بحوالي 70 بالمائة من الدخل القومي في بعض البلدان ويشار إلى أن العوائل تحدد حجم دخولها من خلال عدد ساعات العمل التي يعرضونها. وهكذا فإن العمل مهم جدا ليس فقط كعامل من عوامل الإنتاج بل كمصدر للدخل أيضا.

3-العمل كمورد بشري: تحتاج عملية الإنتاج إلى الموارد البشرية إلى جانب الموارد المادية، وتحتاج عملية التنمية الاقتصادية هي الأخرى إلى الموارد البشرية إلى جانب الموارد الاقتصادية الأخرى، ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الموارد البشرية وليس رأس المال أو الدخل أو الموارد المادية هي التي تشكل القاعدة الأساسية لرفاهية وغنى الشعوب فالموارد الطبيعية والرأسمالية تعتبرعوامل إنتاج "سلبية " أما الموارد البشرية فهي وسائل " إيجابية " من شأنها تجميع الأموال واستغلال الموارد الطبيعية وإنشاء هيئات سياسية واقتصادية واجتماعية لدفع عملية التنمية إلى الأمام، ومعلوم أن التنمية لا يمكن أن تتم إلا من خلال التخطيط والعمل الدءوب والمتقن والذي لا يأتي إلا من خلال تكوين الموارد البشرية و بواسطة التعليم والتدريب .. الخ.

– ولقدأخد العمل مكانة هامة في اهتمامات الديانات والشرائع السماوية، خاصة الشريعة الإسلامية التي أولت اهتماما كبيرا بالعمل من خلال تفاصيل واسعة لمفهومه وأحكامه في الإسلام، وما يتفرع عنها من موضوعاتكونه وسيلة لاستمرار الحياة. وإذا كان العمل فريضة على كل مسلم، فان إتقانه ركيزة أساسية كما يؤكد ذلك الحديث النبوي الشريف"إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" رواه أبو يعلى وابن عساكر عن عائشة.[1]

المطلب الثاني: أسواق العمل: مفهومها والعوامل المؤثرة فيها:

1- تعريف سوق العمل:

تعريف 01:يعرف بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هوالعامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وصاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتريوبعد

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 13.

حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي يتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالأنترنت أو الهاتف أو الفاكس.[1]

تعريف 02: سوق العمل هوالسوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبلأصحابالأعمالوالمنشأة وكذلك يمكنتقدير العرضالمتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة. إذن السوق هو المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة من قبل الأفراد، ففي ظل وجود 10 مليون عامل وحوالي 05 مليون من فرص العمل تكون هناك ألاف من القرارات حول اختيار هذه المهن، التوظيف وترك العمل، التعويض والتقنية التي يجب استخدامهاوالتنسيق بينهما، ومن هنا تظهر الاليات المناسبة لعمل السوق في تنسيق قرارات التوظيف.[2]

تعريف 03:سوق العمل كأي سوق أخر يقصد به قوى العرض والطلب للعنصر أو السلعة، ومن خلال تفاعل القوى يتحدد الثمن والكمية المتبادلة[3].

ويعتبرسوق العمل عنصرا هاما يمول المؤسسات بما تحتاجه من قوة العمل اعتمادا على نظام المعلومات السائد والذي يحصي حجم القوى العاملة الراغبة في العمل والمستعدة له خلال فترة زمنية معينة.

2- العوامل المؤثرة على أسواق العمل: يتأثر سوق العمل بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض والطلب على اليد العاملة، ولعل من أهم هذه العوامل:

عوامل جغرافية:تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل:مقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته،...الخ.

العامل الديموغرافي: يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديموغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزونا حقيقيا من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، ويتعلق الأمرهنا بالفئة النشيطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه، ويقاس النمو الديموغرافي بمعدله، الذي يتأثر بدوره بالمؤشرات التالية: معدل الولادات والوفيات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج والطلاق، وضعية الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

أما عن تقدير عدد الناشطين وتركيبتهم النوعية، فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العناصر مثل: عدد السكان، التصنيف الجنسي (ذكور وإناث)، فئات الأعمار، الأشخاص الذين يشغلون منصب عمل بشكل جزئي، الذين يزاولون دراستهم،المؤدون للخدمةالوطنيةومستويات التأهيل المهنيوالعلمي،...إلخ.

---

[1]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

[3] منى الطحاوي، اقتصاديات العمل- الطبعة الأولى- دار نهظة الشرق للنشر و التوزيع- القاهرة- 1995 ، ص 12.

[النشاط]الاقتصادي[1]: يعرف [النشاط] الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية. إلا أن هذه المرحلة قد تتصادم بأزمات اقتصادية تؤدي إلى اختلالات في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يعجز الجهاز الاقتصادي على إستيعاب كل الأيدي العاملة الحالية والجديدة التي تدخل إلى سوق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.

النظام الاجتماعي والثقافي:يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة، التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد، ...الخ. مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى المتاحة في السوق، أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من الناحية السياسية والاجتماعية مثل: القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو في القطاعات الحكومية مثل: الخدمات العامة لكسب تأييد الطبقة المتوسطة بالمدن، والحيلولة دون تذمرها.

النظام التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل، بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة، لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل، وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارات عالية مثل: المهندسين، التقنيين، الفنيين، محللي البرامج الإعلامية، عمال الإشراف والرقابة، عمال الصيانة،...الخ.

النظام التربوي:يؤثر النظام التربوي والتكوين على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل: مدارس التعليم، الثانويات، المعاهد، مراكز التكوين والجامعات. ويسمح هذا النظام بتأهيل وتكوين الافراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل، والتي تفرض شروطا تتعلق بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الانتاج مثل: الخبرة المهنية، وبالتالي تحسين مردوديتها.

وما يلاحظ في الجزائر هو عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وجود زيادة كبيرة في عرض خريجي الجامعات، المعاهد ومراكز التكوين، التي تستوعب جزء كبير من الشباب نتيجة للتسرب

[1]إستخدم المؤلف تعبير النظام الاقتصادي، لكن ارتاينا أن تعبير النشاط الاقتصادي هو الأنسب.

المدرسي. وحتى إن قدمت عروض عمل فإنه يصعب تحققها بسبب الشروط التي تقيد إمكانية التشغيلمثل: أداءالخدمة الوطنية، الخبرة التي تفرضها المؤسسات والتي تحدد في متوسطها بخمسة سنوات،...الخ.[1]

المطلب الثالث: الطلب على العمل وعرض العمل

1- الطلب على العمل

1-1- تعريف الطلب على العمل

الطلب على العمل هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل اجر معين. ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد مكونها وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة وعليه يمكن القول بأن الطلب الفعلي على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوبالإنتاج المخطط وبناءاعلى الطلب المستقبلي على السلع والخدمات.[2]

إن للطلب على العمل خاصيتين الأولى إن منحنى طلب العمال ينحدر إلى الأسفل والثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور ومعلوم إن عدد العمال المطلوبين ينخفض كلما زاد الأجر ففي بعض الحالات يكون هذا الانخفاض أكثر منه في حالات أخرى ولهذا فان لدرجة الاستجابة أهمية خاصة.[3]

والطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند اجر حقيقي معين ويعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحابالأعمال، والطلب عن العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند اجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وعليه فان صاحب العملهو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل.والطلب على العمل هو طلب مشتق منالطلبعلى السلعوالخدمات التي ينتجها العامل وان صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته.[4]

ينص قانون الطلب(law of demand) على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما ازداد مستوى الأجر الحقيقي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة، كلما انخفضت الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح والطلب على العمل (من قبل

[1] ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-62.
[2] مدحت القريشي،اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[3] محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 31.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

أصحاب العمل) يعتمد على الأجر الحقيقي من جهة وعلى الإنتاجية الحدية للعامل (marginal productivity of labour) من جهة أخرى والتي تعرف باختصار بـــmpl.[1]

الطلب على العمل والتغير في الأجر:[2]

كلما ينخفض الأجر الحقيقي كلما تزداد الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح وذلك بالتحرك من نقطةإلىأخرى على منحنى الطلب كما هو مبين بالشكل رقم (1.2) فعندما يكون الأجر الحقيقي مساويا لـــw_1فان الكمية المطلوبة من العمل تكون مساوية إلىoL_1 وعندما ينخفض الأجر الحقيقي إلى w2 تزداد الكمية المطلوبة من العمل إلىOL_2

الشكل رقم 2-1: منحنى الطلب على العمل والتغير في الأجر

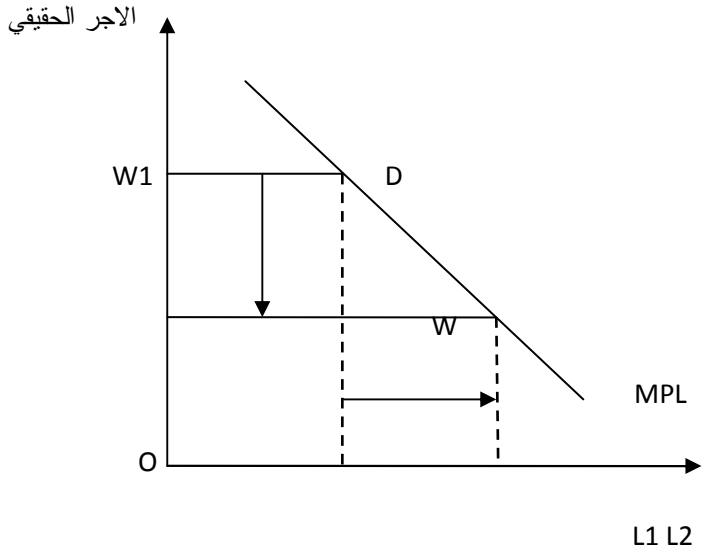

وتجدر الإشارة إلى أنتأثيرات التغير في الأجر على حجم الطلب على العمل تنتج عن عاملين هما تأثير الحجم أو السلعة (scaleeffect) و تأثيرالإحلالS.E فبالنسبة لتأثيرالحجم فإنه عند زيادة مستوى الأجر على سبيل المثال فان ذلك يعني زيادة في تكاليف الإنتاج وعادة ما يؤدي إلى زيادة في أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض في حجم الإنتاج، وان الانخفاض الحاصل في حجم الإنتاج سوف يعني مستويات منخفضة من العمل وهذا هو تأثير السعة. أما تأثير الاحلال فإن الزيادة الحاصلة في مستوى الاجر (بفرض ثباث سعر رأس المال) يولد حافزا لدى صاحب العمل لخفض التكاليف عن طريق تبني أسلوب انتاج يعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من اعتماده على عنصر العمل. ولهذا فان زيادة

[1] نفس المرجع السابق، ص32.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص 32- 33.

مستوى الأجر تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل،بسبب التحول إلى أسلوب إنتاج كثيف رأس المال وهذا هو ما يعرف بتأثيرالإحلال،لأنرأس المال يحل محل العمل عند زيادة مستوى الأجر.

الطلب على العمل والتغير في العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب[1]

ماذا يحدث للطلب على العمل عندما يتغير أحد العوامل المحددة للطلب على العمل(عدا الاجر)؟

لنفرض أن سعر رأسالمال قد انخفض (مع ثبات معدل الأجر) فإن ذلك يجعل التكاليف الإنتاجيةتميلإلى الانخفاض مما يشجع على زيادة الإنتاج ويؤدي ذلك بدورة إلى زيادة الطلب على العمل (عند أي مستوى من الأجر) وينعكس هذا الأمر بانتقال وتحرك منحنى الطلب عن العمل إلى اليمين من Dإلى 'D في الشكل البياني رقم (2-2) مما يعني زيادة في عدد العمال المطلوبين من OL1إلى OL1 عند نفس الأجرOW1

الشكل رقم 2-2: منحنىالطلب على العمل والتغير في العوامل الأخرى المؤثرة في هذا الطلب

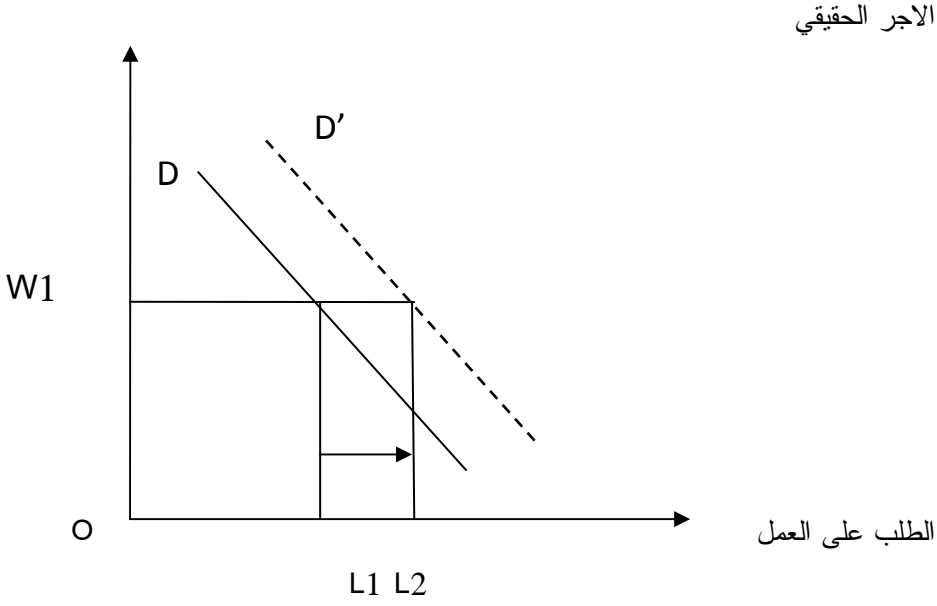

وعند تحليل القرارات المتعلقة بتوظيف العمال فان صاحب العمل يقارن بين التكاليف الحدية للعمالmclوهو الأجر الحقيقي وبين الناتج الحدي للعامل mplوإن هذا الأخير يمثل الإيراد الحدي. فإذا كان الايراد الحدي الذي يولده العامل يفوق التكاليف الحدية لاستئجار العامل فبالإمكان زيادة الأرباح بزيادة التوظيف العمالوبالمقابل إذا زادت التكاليف الحدية على الإيراد الحدي للعامل فان المنشاة لزيادة أرباحها تقوم بتخفيض كمية العمل وعدم تشغيل الوحدة الأخيرة.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 34-35.

إن مستوى التشغيلالوحيد الذي يتفق وتعظيم الربح هو ذلك المستوى الذي يتساوى عنده كل من الإيراد الحدي للعاملMPLوالتكلفة الحدية لاستئجار الوحدة الأخيرة من العمل أيالأجر الحقيقيW/L
ويمكن تفسيرهذه العلاقة بالمعادلة الآتية:

حيث$\frac{\Delta Q}{\Delta L}$ أو MPLيمثل الانتاجية الحدية للعامل، وأن (W/P) يمثل الأجر الحقيقي.
والمعادلة تشير إلىأنه إذا كانالناتج الحدي للعامل اكبر من أو مساويا إلىالأجر الحقيقي، فان صاحب العمل يقرر تشغيل ذلك العامل والعكس صحيح.

1-2-محددات الطلب على العمل:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل(عدا الأجور)وأهم هذه العوامل:[1]

1- معـــــــــــــــــــــدل النمو الاقتصـــــــــــــــــــــادي(Rate of EconomicGrowth):

إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجماليأيالزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد.فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي كلما ازداد الطلب على العمل والعكس صحيح.إن زيادة الطلب على العمل في هذه الحالة تعمل على تحريك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين وتزداد نتيجة لذلك الكمية المطلوبة من العمل.

2-الاستثمـــــــــــــــــــــــــار (Investment):

يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في البلد حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة.

3-التطـــــــــــــــــــــور التكنولوجـــــــــــــــــــــي(Technical Progress):

إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلبا أو إيجابا على الطلب على الأيدي العاملة وذلك حسب نوع التطور المتحقق فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس مال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلىإحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية و بالتالي ينخفض الطلب على العمل والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فانه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل،إن كل أسلوب انتاجي يعبر عن مستوى تكنولوجي معين.

4-التقـــــــــــــــــــــــــاعد:

إن توجه أعداد من العاملين نحو التقاعد يعني أن جزءا من القوى العاملة يقوم بترك العمل حينما يصل إلى سن متقدمة معينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وذلك بقدرعددالمتقاعدين.وبطبيعة الحال يتأثر حجم الطلب السنوي على الأيدي العاملة بعدد المتقاعدين في

[1] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره ، ص 47-77.

الفترة المعينة وذلك من أجل الإحلال محل العمال المتقاعدين.وأن عدد المتقاعدين في الفترة المعنية(وبالتالي الزيادة في الطلب على العمل)يعتمد على القوانين والأنظمة التي تحكم سن التقاعد.فعند تخفيض سن التقاعد من 65سنة مثلا إلى 60 سنة فان الطلب على الأيدي العاملة يزداد والعكس صحيح.ويتحرك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين(أو إلى اليسار)مع انخفاض(أو ارتفاع)سن التقاعد.

5- الوفيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــات:

كلما ازدادت الوفيات بين العاملين كلما ازداد الطلب على الأيدي العاملة وتحرك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة من العمل.وتنقسم الوفيات من جراء الحوادث في العمل أو وفيات أخرى.

6 -القوانيـــــــــــــــــــن والأنظمـــــــــــــــة:

هناك بعض القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العاملة من فئات معينة مثل أشخاصمن أعراق معينة أومن مناطق جغرافيةأوإقليمية معينة أومنالمعوقين والمواطنين الأجانب، لذلك فان الطلب على العمل من هذه الفئات قد يزداد على وفق القوانين والأنظمة الصادرة كالاشتراط على منشأة معينة [تقوم بـــ]فتح مصنع لها في منطقة معينة أن توظف نسبة معينة من أبناء المنطقة وهكذا.[1]

2- عرض العمل

2-1 تعريف عرض العمل

إن كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات وذلك بمقابل اجر حقيقي سائد في السوق حيث أنه يتغير عرض العمل بصورة طردية مع تغيرات الأجر الحقيقي. إن مفهوم عرض العمل يتضمن عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء اجر معين والتعريف الأكثر دقة هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء اجر معين وخلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[2]

قانون عرض العمل:[3]

ينص قانون عرض العمل على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع مستوى الأجر ولكن إلى حد معين من الأجر ففي الحالات الاستثنائية وبعد حد معين من الأجر فان أي زيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العمال في تقديمها أي أن العلاقة في الحالة الاعتيادية طردية بين الأجر وبين كمية العرض أما في الحالة الاستثنائية فان العلاقة تصبح عكسية بين

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 52 -53.
[2] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[3] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص ص 77 -79.

الأجر وكمية العرض من العمل ذلك لان العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيلالراحة على العمل .

$$N_o = f (w / p)$$

$N_o / (w / p) \geq 0$ مشتقة

حيث:

N_o عرض العمل

w/pالأجر الحقيقي.

2-2 محددات عرض العمل[1]

يتأثرعرض العمل بمجموعة من العوامل منها متغيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية نستطيع أننوجزها بالآتي:

1. **حجم السكان وهيكله:** لا شك أن ارتفاع أو انخفاض كثافة السكان في أي مجتمع ينعكس في شكل زيادة أو نقص في كميات العمل المتاحة. ذلك لأن حجم السكان هو الذي يحدد حجم الايدي العاملة المعروضة في سوق العمل.
2. **الأجر:** عرض العمل كعرض أي سلعة او عنصر آخر يتأثر طرديا بالثمن بوجه عام. فارتفاع ثمن العمل أو الاجر يشجع على زيادة عرض العمل بينما انخفاض الاجر يقلل من هذا العرض.
3. **تفضيلات الافراد بالنسبة للأجر ووقت الفراغ:** أيضا يتأثر عرض العمل (عدد ساعات العمل) بتفضيلات الافراد، فكل فرد يفاضل بين الاجر الإضافي الذي يحصل عليه مقابل زيادة عمله وبين وقت الفراغ الذي يتمتع به عند تقليل كمية عمله.
4. **العادات والظروف الاجتماعية السائدة:** ونقصد به مجموعة من العوامل تتفاوت من مجتمع الى آخر وبالتالي تمارس تأثيرا مختلفا على عرض العمل في البلدان المختلفة.
5. **انتقالات عنصر العمل:** إذا كان عرض العمل يتحدد بالأيدي العاملة المعروضة في سوق العمل فمن الطبيعي أن يتأثر هذا العرض سلبا [أو إيجاباً] بأي هجرة خارجية من البلد أو إليها فالأيدي العاملة التي تنتقل الى البلد تمثل عرض عمل اضافي يؤدي الى زيادة العرض الكلي لعنصر العمل.
6. **التكلفة الاجتماعية للعمل:** تتمثل هذه التكلفة في كل التضحيات والأعباء التي يتحملها المجتمع في سبيل اعداد وتجهيز القوة العاملة بالشكل الذي يجعلها صالحة للاشتراك في عملية الانتاج.

[1] منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-31.

7. **نقابات العمال:** فالنقابات بإمكانها التأثير على حجم العمل المعروض في السوق فتقلله عند انخفاض الاجور عن المستوى الذي تطالب به. فهي تهيمن على وحدات العمل وتتخذ قرارها بزيادة العرض أو خفضه حسب مستوى الاجر السائد بالنسبة للأجر المستهدف.

المبحثالثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي

المطلبالأول: المدرسة الكلاسيكية

تُعتبر المدرسةالكلاسيكيةأحدأهمالمدارسالاقتصاديةالتيعرفهاالتاريخالاقتصادي.ويعتبرادم سميث (1723-1790) المؤسسالحقيقيللمدرسةالكلاسيكيةفيالمجالالاقتصادي،...ولقدألفسميثكتاببعنوان " ثروةالأمم "وهوكتابعلقعنهادمندبركبأنه ' ربمايعدمنحيثنتائجهالنهائيةأعظممؤلف خطهقلمإنسان .' ولقداعتبرسميثأنالمصدر الوحيدللثروةهو الإنتاجالذييتجممنالعملو الموارد، وهوبهذايخالفالمبدأالجوهريالذيقامتعلىأساسهسياسةالمركانتيليين(المدرسةالتجارية).[1]

البطالة عند الكلاسيك:

لقدكانإسهاممالمدرسةالكلاسيكيةواضحومتكاملفيتحليلمشكلةالبطالةفيالنظامالرأسمالي،وسببذلكيعودإلىأناقتصاديو المدرسةالكلاسيكيةكانو ايعطونالبعدالسياسيأهميةكبيرةفي تحليلهم،وهذاالبعددفعهمإلىالاهتمامبالتنظيماتو العلاقاتالاجتماعيةو إعطائهامكانةمركزيةفي تحليلهم.ولهذا،فإنمسائلتوزيعالدخلو الصراعالاجتماعيحولهذاالتوزيعودور الحكومةو المصالح الطبقيةالمتعارضة ..كانتكلهاضمنالعو املالداخلةالتيأدمجتفيصلبالتحليل.ولعلهذاالاهتمام بالبعدينالاجتماعيو الاقتصادي،هو الذيربمايفسرلماذااحتلتالبطالةمكانةمهمةفيتحليل الاقتصاديينالكلاسيك،علىاعتبارأنالبطالةهيأكثر المشكلاتإثارةللاضطراباتالاجتماعية و السياسية [2].

وحسبالكلاسيكفانتوازنالتوظفالكاملهو الوضعالعاديو المألوفو الطبيعي،وانأيتوازنيكوندونمستوىالتوظفالكاملل جميعالموارد الاقتصاديةو البشريةهوتوازنغيرمستقرومعنىذلك أنهمافترضوا التساويالدائمبينالادخارو الاستثمارو استحالةحدوثالبطالةعلىنطاقواسع ومنهنا فإنالكتابالكلاسيكيؤمنونبأنالحالةالسائدةفيالمجتمعالاقتصاديهيحالةالتوظفالكامل للموارد،وانأيبطالةقدتنشأهيبطالةعارضةمؤقتةسرعانماتزولبخفضمستوىأجور الطبقات العاملة.[3]

الأجور عند الكلاسيك:

تتمثل نظرية الأجور عند الكلاسيك في فكرة رصيد الأجور، أن هذه الفكرة تعني أن هناك رصيدا من رأس المال الذي تدفع منه الاجر. ويتكون هذا الرصيد من الادخارات، والتي تعتمد على الإيرادات

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 98.
[2] ص ص101-100. نفس المرجع السابق،
[3] نفس المرجع السابق، ص 101.

السابقة والمبيعات.وعليه فان المخصص يكون ثابتا في الأمد القصير ولكنه يمكنه أن يزداد من سنة إلى اخرى. ومعنى ذلك أن الطلب على العمل ثابت ولايزيد إلا إذا زاد رصيد رأس المال المخصص للإنتاج. ويؤكد ريكاردو صاحب نظرية التوزيع بان الأجور لا يمكن أن ترتفع إلا على حساب الفائدة، ولا ترتفع الفائدة إلا على حساب الأجور، و لهذا فان ريكاردو يوجه ضربة إلى فكرة انسجام المصالح بفضل اليد الخفيةالتي جاء بها سميث، أو بفضل النظام الذي شدد عليه الفيزيوقراط. بل إن ريكاردو وضح تعارض مصلحة مالك الأرض مع كل من مصلحة الصناعي ومصلحة العامل.[1]

كما اعتبر سميث أن المستوى الطبيعي للأجر في المدى الطويل هو حد الكفاف. ويؤكد سميث على فكرة مخصص الأجور والتي تتكون من الادخارات المعتمدة على الإيرادات السابقة والمبيعات. ويكون المخصص ثابثا في الأمد القصير ولكنه يزداد من سنة إلى اخرى. ويخرج سميث بفكرة أن الأجور ترتبط بالظروف العامة للنمو الاقتصادي. فالاقتصاد الذي ينمو يكون مصحوبا بارتفاع معدلات الأجور وفي وقت الركود تبقى الأجور ثابتة. وبسب العلاقة بين مستوى الأجور وحجم السكان تميل الأجور إلى الاستقرار عند مستوى الكفاف. ولهذا فقد أكد سميث على أهمية تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.[2]

أما بالنسبة إلى ريكاردو فان الأجور تتحدد بمستوى الكفاف، وان علاقتها مع الأرباح علاقة عكسية، حيث عند ارتفاع أجور العمال، نتيجة لارتفاع أسعارالمواد الغذائية، تنخفض الأرباح في الصناعة بسبب ارتفاع الأجور، وكذلك بسب ارتفاع أسعار الخامات الصناعية التي يأتي معظمها من القطاع الزراعي.[3]

يعتقد الكلاسيك بأن العمل هو سلعة كباقي السلع، وان ثمن العمل هو الاجر، ويتحدد طبقا لنظريتهم في القيمة على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج تلك السلعة. وعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل هي الساعات اللازمة لإنتاج كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل وهو ما يعرف بمستوى الكفاف. ولا يمكن أن يرتفع الاجر أو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى لأنه لو ارتفع الاجر يزداد حجم السكان ومن ثم حجم العمالة، وينخفض تبعا لذلك الاجر. ولو انخفض الاجر عن حد الكفاف يتقلص حجم السكان وبالتالي حجم العمالة ويرتفع الاجر. وعليه فان الاجر محكوم بقانون طبيعي ولذلك سمي بالقانون الحديدي للأجور.[4]

إنتاجية العمل عند الكلاسيك:

اهتمت المدرسة الكلاسيكية في نظرية الانتاج بالإضافة إلى قانون تناقص الغلة،بظاهرة تقسيم العمل وأثرها في زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعيته وكذلك زيادة انتاجية العمل. إن فكرة تقسيم العمل تكاد

[1] - مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2008، ص ص 127 -128.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص 145-146.
[3] نفس المرجع السابق، ص 149.
[4] مدحت القريشي، الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص127.

تحمل اسم ادم سميث، رغم وجود أصول عند بعض المفكرين الذين سبقوه مثل آراء ابن خلدون وذلك بسببباهتمامه الكبير بشرحها وإبداء اهميتها. وقد ارجع سميث سبب زيادة الانتاج والانتاجية الى ما يترتب على تقسيم العمل من زيادة إتقان العامل للعمل، وتعزيز قدرته على الابتكار وعلى استخدام الآلات والمكائن.[1]

آمنالكلاسيكبأهميةالعملالإنسانيودورهالخلاقفيصنعالثروة.

وقدكانتأولعبارةوردتفيصدركتابآدمسميث«بحثفيطبيعةوأسبابثروةالأمم»1776هي«أنالعملالسنويلشعبمنالشعوب يمثلالرصيدالذي يمكنهذاالشعبمنالحصولعلىالسلعالضروريةوالكماليةالتييستهلكهاسنويا،والتيتأتيكنتيجةمباشرةمنهذاالعملأونتيجةمبادلةمنتجاتهذاالعمل بمنتجاتغيرهمنالشعوب».فالعملإذنهوأبوالثروةومصدرها الرئيسيبصفةعامة.والحق،

أنتقريرهذهالفكرةكانيمثلفيرأيالكثيرينخطوةمهمةفيتطورالفكرالاقتصادي.فلمتعدالثروة،باعتبارهاظاهرةاجتماعية،تتمثلفيكميةالذهبوالفضةكمااعتقدأنصارالمدرسةالميركانتيليةولمتعدممثلةفقطفيالعملالزراعيكمازعمالفزيوقراطبلفيالعملالإنساني

المنتجبصفةعامة.وقدخصصآدمسميثجزءاكبيرامنتحليلهلبياناالعواملالتيتتحكمفيتحديدإنتاجيةالعملالإنسانيباعتبارأنالإنتاجيةهيالتيتحددفيالنهايةكميةالناتجلأيأمة.وقدأفاضآدمسميثفيشرحوتحليلالعواملالتيتحددمستوىإنتاجيةالعملوبلورهافيالنهايةفيالتخصصوتقسيمالعملوأنإمكاناتالتخصصوتقسيمالعملتتوقفبدورهاعلىمدىاتساعجمالسوقوحجمرؤوسالأموالالمستثمرة.[2]

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية

يصر بعض الاقتصاديين على دراسة نظريات وأفكار كارل ماركس (1818-1883) ضمن نطاق المدرسة الكلاسيكية وذلك لتشابه هذه النظريات والأفكار مع النظام الفكري الكلاسيكي، وهو ما ذهب إليه جورج سول بقوله " أن النظرية الاقتصادية التي صاغها ماركس في كتابه " رأس المال" تكاد كلها أن تكون كلاسيكية النزعة، وإن أدهش ذلك الكشف أتباع سميث وريكاردو، فضلا عن الاشتراكيين نفسهم، فهو لم يستخدم فرضا لم يرسم الكتاب الكلاسيكيون خطوطه الرئيسية، وهو يماثلهم في طريقة التعليل لأنها قائمة على الاستنباط من عدد قليل من الفروض الرئيسية نسبيافإذاكانتنظريتهخاطئة،وتكادتكونكذلكحقيقة،أوإذاكانتطريقتهقمينةأنتؤديإلىنتائجلايمكناحتمالها،فانالأمر ذاتهفيالحالينينطبقعلىكتابالمدرسةالكلاسيكية.والواقعانهكانمنالاقتصاديينالكلاسيكيينوالفارقالوحيدبينهوبين همأنمنطقهأصبحسلاحاللهجومعلىالرأسماليةبدلامنالدفاععنهاغيرأنأسبابعديدةجعلتالأغلبيةمنالاقتصاديينيميلونإلىدراسةكارلماركسكمدرسةمستقلةقائمةبذاتهاوهذابسببأنالنتائجالتيتوصلإليهاالفكرالماركسيكانتمناقضة

[1] نفس المرجع السابق، ص121.
[2] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، ص ص 176-177.

ةللنتائجالتيوصلإليهاالفكرالكلاسيكيمنحيثمصيرالنظامالرأسماليوبالإضافةإلىذلكفانتحليلكارلماركساتسمبالع مقفيدراسةالمتغيراتالتيتتأثروتؤثرفيالحياةالاقتصادية.[1]

وصف كارل ماركس نظريته في الاشتراكية أنها نظرية علمية لكي يبين بأنها تقوم على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية. وتستند الاشتراكية الماركسية على نظرية القيمة في العمل ونظرية استغلال العمال من قبل الرأسماليين. ورغم احتقار ماركس ورفيقه إنجلز للرأسمالية لكنهما قدرا عاليا الزيادة الكبيرة في الإنتاج والإنتاجية التي جاءت بها الرأسمالية، لكن الرأسمالية تواجه صراعا طبقيا وتناقضات تؤدي بالنهاية إلى القضاء عليها واستبدالها بالاشتراكية .[2]

البطالة عند ماركس:

حسبماركس،فإنمعدلالربحيلعبدوراهامافيعمليةتراكمرأسالمال،حيثانهكلماكانهذاالمعدلمرتفعبصورةكافيةمنو جهةنظرالرأسماليين،فإنعملياتالتراكموالتوسعفيالإنتاجتستمر،والعكسصحيحومنهنا،فإنسعيالرأسماليينحوالربحد فينظامتحكمهالمنافسة،يكونمضطرإلىالتوسيعمنمجالإنتاجهوهذابتحويلجزءمنفائضالقيمة(أومنالربح)إلىرأس مال وهنا،لامناص أمامهإلااللجوءإلىعمليةتراكمرأسالمال،إلاأنذلكالتوسعفيالإنتاجبهدفزيادةالأرباحلايتطلبفقطتراكمافيرأسالمالا لثابتالمتمثلفيالآلاتوالمبانيوالمعداتوالموادالخام،ولكنأيضا،يتطلبزيادةفيعددالعمال.وتؤديزيادةطلبالرأسماليينعل ىالعمال،فيالأجلالقصير،إلىارتفاعمستوىالأجور،وهوالأمرالذييؤديإلىانخفاضفيأرباحه.وهنايكونالرأسمال يقدوقعفيورطةتتطلبحلا ...

فمناجلإيقافمفعولاتجاهالأجورنحوالتزايدمعزيادةالتراكمالرأسمالي،أشارماركسإلىأنهناكوسائلمعينةيتماللجو ءإليهامنطرفالرأسماليونلتحقيقذلك.وهذهالإجراءات هي :

1- تكثيفالعملعنطريقإطالةيومالعمل.

2- استخداماالآلاتالتيتحلمحلالعملالإنساني.

وتؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة، مكونة ما اسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال the reservearmy ،مشيرا في ذلك إلى أن البطالة، هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أيضا شرط لوجوده. ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمده بما يحتاج إليه دوما من أيد عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان، ومن ناحية أخرى لان البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور اقل.

إلا أن الرأسمالي بفعلته تلك، سوف يقع في ورطة أخرى حيث... يرى ماركس بأن عامل المزاحمة سوف يدفع الرأسماليين إلى تبني كل فكرة تؤدي إلى التخفيف من كلفة الإنتاج وهذا لإيمانهم ببيع كمية

[1]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

اكبر ممكنة من السلع للتعويض عن خسارتهم من جهة فائض القيمة وهم بذلك سيزيدون من رأس المال الثابت (متمثلا في الآلات) على حساب رأس المال المتغير، إلا انه، و... بفعل التطور العلمي والتقني سيحدث هناك تحسن في فعالية الإنتاج فيسعى صاحب المصنع إلى تخفيض عدد العمال تحت ضغط المنافسة فيتم استبدال العمال بالآلات فعوض إنفاق صاحب المصنع قيمة 400 على الوسائل المادية وقيمة 200 على العمال يصبح الإنفاق مثلا 500 على الوسائل المادية و100 فقط على العمال. وعكس ما يتصوره البعض لا يعود عليه ذلك بارتفاع الربح بل بالانخفاض وسبب ذلك هو أن فائض القيمة مرتبط بالعمل الحي وبانخفاض حجم العمل الحي ينخفض فائض القيمة. وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ذلك انه إذا كان معدل الربح – حسب ماركس له – هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير)، فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس قد أدى به بالضرورة لان يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال".[1]

الأجور عند ماركس:

يقرر ماركس أن الأجور في النظام الرأسمالي تتحدد عنده المستوى اللازم لحصول العمال على ضروريات الحياة، وإن اتجاهها خلال التطور يكون نحو الانخفاض إلا أن الوقائع الاقتصادية،ولاسيما في القرن العشرين، لم تؤيد نظرة ماركس في هذه الناحية نظرا للارتفاع الذي حدث في الأجور الحقيقية في العصر الحديث والذي جعل الأجر الحقيقي أعلى من المستوى اللازم لحصول العامل على ضروريات الحياة. ويفسر الاقتصاديون هذا الارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية بارتفاع إنتاجية العمال نتيجة لاستخدام الآلات والمعدات المتطورة فالأجر في النظرية الحديثة يتحدد على أساس إنتاجية العمل، وهذه الإنتاجية قد ارتفعت في العصر الحديث على اثر استخدام الآلات والمكائن المتطورة والناجمة عن تراكم رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج.وهكذا فانه في الوقت الذي يقرر ماركس أن تراكم رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة استغلال العمال واتجاه أجورهم نحو الانخفاضيوصلنا التحليل الحديث إلى استنتاج بان تراكم رؤوس الأموال على شكل آلات ومعدات يزيد من إنتاجية العمل ومن ثم يزيدمن مستوى الأجور.[2]

إنتاجية العمل عند ماركس :

[1]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.
[2]- مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص173- 174.

كما أشرنا سابقاًعند تطرقنا الى تفسير البطالة عند ماركس، فإنه منأجلإيقافمفعولاتجاهالأجورنحوالتزايدمعزيادةالتراكمالرأسمالي،أشارماركسإلىأنهناكوسائلمعينةيتماللجوء إليهامنطرفالرأسماليونلتحقيقذلك.وهذهالإجراءات هي:

1- تكثيفالعملعنطريقإطالةيومالعمل.

2- استخداماالآلاتالتيتحلمحلالعملالإنساني.

وإذا نظرنا إلى هذين الإجرائين من زاوية التأثير على إنتاجية العمل، فيُمكن استنتاج ما يلي:

- يؤدي تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل الى زيادة انتاجية العمل (باعتبار أن انتاجية العمل تساوي حاصل قسمة الانتاج الكلي على عدد العمال)، فبقاء عدد العمال ثابتا مع زيادة الانتاج الكلي نتيجة إطالة يوم العمل سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.
- كما أن استخدام الآلات التي تحل محل الانسان سوف تؤدي إلى زيادة انتاجية العمل بالنظر الى انخفاض عدد العمال أو ساعات العمل وزيادة الانتاج الكلي.

المطلب الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية:

وتُعرفأحياناتحتمصطلحالمدرسةالحدية Marginal School ويطلقعليهاأيضابالمدرسةالتقليديةالجديدةورغمتبلورهذاالفكرفيالسبعيناتمنالقرنالتاسععشر،إلاانه،فيال واقع،بدأفيالوجودو التطورقبلذلكالتاريخ،حيثتمرؤيةبعضبذورذلكالفكرعندبعضالتجاريين ويرجعالفضلفيتبلورهذاالفكرالاقتصاديإلىجهودالجيلالأولمنالكتابالحدييناهمهؤلاءنجد :ويليام استانلي،جفونسW.S.Jevon،ماري ليونفالراس M.L.Walrasوكارل منجرC.Menger.[1]

ومن الملامح العامة للفكر الحدي ما يأتي :

1- الاعتماد على المفهوم الحدي.

2- التركيز على الوحدة [المنتج، المستهلك، السوق]الاقتصادية.

3- الارتكاز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة.

4- أصبح الاقتصاد شيئا غير موضوعي ويخضع للأحكام الذاتية.

5- الطلب هو المحدد الرئيسي للسعر وليس تكاليف الإنتاج.

6- آلية السوق تحقق دائما التوازن في الاقتصاد.

7- افترضت السلوك الرشيد للفرد واعتمدت الحرية الاقتصادية.

8- جعلت الاقتصاد علما قابلا للقياس.[2]

البطالة عند النيوكلاسيك:

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي،مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

نتيجة لإيمان النيوكلاسيك بقانون ساي للأسواق، فهم أنكروا إمكانية تعرض النظام إلى أزمات إفراط الإنتاج العام، وبالتالي نفوا احتمالات وجود بطالة على نطاق واسع، وأكد ذلك بشكل واضح الفرد مارشال كما اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة التامة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم وجود جمود في الأجور وهذا لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات، وعليه فالبطالة التي تسود في أي فترة عند النيوكلاسيك، هي إما بطالة اختيارية أو بطالة هيكلية وهو ما أكدهأ.س.بيجو، في كتابه "نظرية البطالة" الذي صدر في 1993 ولهذا فالنيوكلاسيكباستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة، كانوا يعتقدون أن هناك ميل في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظف الكامل.[1]

الأجور عند النيوكلاسيك:

عالج ألفرد مارشال الأجور بشكل مختف تماماً عمّا جاء به الكلاسيكيون والماركسيون،[2] ونقاط الخلاف بينه وبين النظريات السابقة في تحديد الأجور تتمثل فيما يلي:[3]

1. رفض (مارشال) قبول النظرية الكلاسيكية المعروفة بنظرية "أجر الكفاف" تحت ذريعة عدم وجود المبرر المنطقي لقبولها.
2. رفض المزاعم الكلاسيكية القائلة بأن النمو السكاني يحول دون تحسن مستوى الأجور الحقيقية.
3. رفض (مارشال) المزاعم الماركسية بأن التراكم الرأسمالي لا بد أن ينتج عنه آثار سلبية على العمال، وما ينتج عنه تكوين جيش احتياطي من العمال العاطلين عن العمل.
4. اعتقد (مارشال) أن المكاسب المتأتية من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استخدام الآلات والمعدات الأخرى سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل.

إن أخد جميع هذه الخلافات بعين الإعتبار يجعلنا أمام نظرية جديدة في تحديد مستوى الأجور وهي نظرية تخرج إلى حيز الوجود على يد ألفرد مارشال.[4] وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية:[5]

1. قرر (مارشال) أن "الأجر العادي" هو ذلك الأجر الذي يكفي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف، من أن يعول أسرة عادية حسب مستوى المعيشة العادي. وهذا التعريف يطلق عليه نظرية المستوى المعيشي Standard of Living Theory في تحديد الأجور.
2. الأجور تميل إلى التعادل مع الناتج الصافي للعامل، ولكنه يضيف أن الأجور ليست محكومة تماماً بالناتج الحدي حيث تميل في الفترات القصيرة إلى اتباع أسعار السلع المنتجة، وعُدّ ذلك تقديراً صائباً من قبل (مارشال).

---

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] د.محمد عمر أبو يدة و د.عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 406.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] نفس المرجع السابق، صص406-407.

3. قوى الطلب وقوى العرض على العمل تفرض تأثيرها المتناسق على مستوى الأجور.
4. يقرر (مارشال) أن الاتجاه الدائم هو أن كل عنصر من عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل يحصل على عائد يكفيه لتعويض جهوده وتضحياته في المدى الطويل، وهو ما يعادل الأجر العادي بالنسبة للعامل.

إنتاجية العمل عند النيوكلاسيك:

طبقاً إلى مارشال، فإن الوفورات الداخلية هي الانخفاض الحاصل في التكاليف الانتاجية التي تنشأ عن نمو المنشأة الإنتاجية والناجمة عن التخصص والانتاج الكبير واستخدام المكائن.[1]ويؤدي الحجم الكبير واستخدام المكائن إلى زيادة انتاجية العمل. فإستخدام الآلات ربما يؤدي الى التقليص من استخدام اليد العاملة وإلى زيادة الإنتاج الكلي مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل. كما أن الحجم الكبير سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجية العمل في ظل ثبات عدد العمل أو ارتفاع عددهم بنسبة أقل من زيادة الإنتاج الكلي.

المطلب الرابع: المدرسة الكينزية

تعتبر المدرسة الكينزية منبين أهم و أكثر المدارس الاقتصادية تأثيرا على الصعيدين الفكري و العملي، و هي مدرسة تنسب إلى جون ماينرد كينز (1883-1946) و الذي اصدر كتابها الشهير "النظرية العامة في التوظف و سعر الفائدة و النقود" سنة 1936، و هو كتاب احدث بهما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي و لقد أصبح علما الاقتصاد، معكينز، علما للتسيير الاقتصادي، بمعنى اقتصاد اسياسي بمعنى الكلمة لا يكتفي فقط بتحليل الأوضاع و إنما أيضا بالسعي لإيجاد و اقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية، فأصبح العلما الاقتصادي، معكينز، أداة تسيير حكومية و أصبح الاقتصاديون مستشارين للحكومات تثمو زراء و الى غير ذلك من المناصب السياسية.[2]

وقد تضمنت هذه النظرية عدة خصائص عامة ومبادئ أساسية نذكرها في النقاط التالية:

1- التأكيد على الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل والاستهلاك والادخار والإنتاج والتشغيل.
2- الاهتمام بالطلب الفعال: حيث يؤكد الاقتصاديون الكينزيون على أهمية الطلب الفعال كمحدد للدخل القومي والإنتاج والتشغيل. ففي بعض الأحيان يكون الإنفاق الكلي غير كاف لشراء كل الإنتاج.
3- عدم استقرار الاقتصاد: طبقا إلى كينز فان الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والمتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 212.
[2] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 118.

في الدخل القومي والإنتاج بمقدار اكبر من التغير الحاصل في الاستثمار (فكرة المضاعف). ويتحدد الإنفاق الاستثماري من خلال الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار(او المعدل المتوقع للعائد).

4- عدم مرونة الأجور والأسعار:فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجر فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة أو لزجة.

5- سياسات نقدية ومالية نشطة:دعت أفكار كينز إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي الستينيات والسبعينيات كان المستهلكون يفضلون تخفيض الضرائب وذلك لتحفيز الطلب والنمو.أما في الثمانينيات فأصبح مبرر تخفيض الضرائب هو لتحفيز العرض.[1]

البطالة عند كينز:

يُمكننا الانطلاق في تفسير البطالة عند كينز من خلال الشكل رقم 2-3

الشكل رقم 2-3: محددات مستوى التوظيف عند كينز

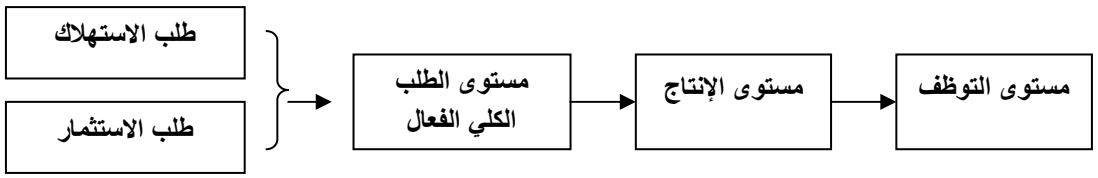

ريغي هشام مرجع سبق ذكره، ص 119.

حيثيتبينمنالشكلأنمستوىالتوظفحسبكينزيعتمدعلىمستوىالإنتاج،وهذاالأخيريعتمدعلىمستوىالطلبالكليالفعال،والطلبالكليالفعالهوبدورهمحكومبعنصرين:الاستهلاكوالاستثمار.ولقدانتهىكينزفينظريتهإلىأنهكلماتزايدالدخلالقومي،ازدادالميللادخاروبالتاليينقصالميللاستهلاك،وتنخفضفينفسالوقتالكفايةالحديةلرأسالمالالأيمعدلالربحالمتوقع، ومنهناتلوحبوادرعدمالتوازنبينالادخاروالاستثمارومنتميظهرالكسادوالبطالةوانخفاضمعدلاتالنموالاقتصاديومناجلالخروجمنهذهالأزمة،والتيتعبرفيالتحليلالنهائي،عنوجودفجوةبينقوىالطلبالكليالفعالوقوىالعرضالكلي،ذهبكينزإلىضرورةالتدخلفيالتأثيرفيحجمالطلبالكلي،ويرىأنالدولةهيالجهازالوحيدالذيبمستطاعهإحداثمثلذلكالتأثير،ولهذا،فإنجوهرنظريتهتعتمدعلىالتدخلالحكوميوهذابعدانتهاءعصرالمنافسةالكاملةوسياسةدعه يعمل...دعهيمروحسبكينز،فإنالحكومة،عندماتكونهناكبوادرأزمةكسادوماتنذربهمنبطالةواسعة،يتعينعليهاأنتطبقمجموعةمنالسياساتالماليةوالنقديةمناجلالحيلولةدونوقوعالكساد،وبهذافهودعاإلىخفضالضرائبوزيادةالنفقاتالعامةوتشغيلالعمالفيالأشغالالعامةحتىولوأدىذلكإلىحدوثعجزفيالموازنةالعامةللدولة،كمادعاأيضاإلىتخفيضسعرالفائدةمنطرفالبنكالمركزيوهذامناجلزيادةالطلبعلىالقروضوالاستثمارات.وبهذافإنمستوىالطلبالكلييرتفع.إلاانهفيحالةوجودمخاطرتضخميةبعدوصولالاقتصادالقوميإلىالتوظفالكامل،فإنهدعاإلىتبنيسياساتانكم

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 246-247.

اشية :

خفضالإنفاقالعاموزيادةالضرائبوزيادةسعرالفائدةوهذاالتخفيضحجمالطلبالكليويتوازنمعالعرضالكليعندمستوى التوظفالكامل[1].

كينز لم يسلم بهذه القناعات ولم يسلم بصحة المعالجة الكلاسيكية للبطالة عن[طريق] تخفيض الأجور، فالأجور كما يراها دخل الطبقة العريضة من المجتمع وانخفاض الأجور يعني نقص الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم يعني تسريح المزيد من العمال لعدم الحاجة إليهم، بسبب الكساد لا الى توظيفالعاطلين، كما أن المرونة المفترضة في سوق العمل والناتج وسوق رأس المال لم تعد قائمة بسبب دور النقابات العمالية والاحتكارات، ولأن الادخار أصلا ليس مرننا إزاء سعر الفائدة.[2]

الأجور عند كينز:

أوضح كينز "ان الاجور في يومنا هذا لا تتحدد مباشرة بين العامل ورب العمل وانما هناك جهات اخرى اخذت تتدخل في هذا المجال وخاصة في ما يتعلق بتحديد الحد الادنى لمستوى الاجر، مثل تدخل الدولة وما تضعه من قوانين وتشريعات للعمل، اضافة الى تدخل نقابات العمال التي اصبحت تمثل القوة التي لا يستهان بها،..."[3].

ولقد نظر كينز إلى الأجور ليست فقط باعتبارها بندا من بنود التكاليف فحسب، وإنما، أيضا باعتبارها دخلا يتولد عنه طلب على السلع والخدمات المختلفة.[4]

إنتاجية العمل عند كينز:

إهتم كينز بالفترة قصيرة المدى بشكل رئيسي، وفي الفترة القصيرة يُمكن إهمال التغير التكنولوجي[5]. إلا أن كينز، فيما يخص تطبيق الاختراعات، أوضح بأن الدولة، من أجل زيادة الطلب الاستثماري، وبالتالي زيادة الطلب الكلي الفعال، هو قيام الدولة بالقضاء على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يسهل على المنظمين القيام بتطبيق هذه المخترعات وإنشاء استثمارات جديدة[6]، وهو الأمر الذي من شأنه الرفع من إنتاجية العمل نتيجة تطبيق هذه الاختراعات.

من ناحية أخرى، فإن زيادة الانتاج الكلي وحجم التشغيل...الخ نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال، فهذا يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل في حالة ما إذا كانت نسبة زيادة الإنتاج الكلي أكبر من زيادة عدد العمال و/أو عدد ساعات العمل.

---

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص119-120.

[2]- عبد الجبارحمد عبيد السبهانيي، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3]د.محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف : الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع- الأردن- والطباعة، الطبعة الأولى، 2009، ص 85.

[4]د.رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 329.

[5]عبد الجبارحمد عبيد السبهانيي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[6]نفس المرجع السابق، ص 252.

المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل

المطلب الأول: البطالة

1-تعريف البطالة:

تعريف 1 : تعرف البطالة بأنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه، إلا أن البعض يعتبر أن مفهوم البطالة غير محدد بعض الشيء، لأن من الممكن نظريا أن نقول أي فرد سيكون راغبا في العمل مقابل تعويض مجزي وسخي، وقد دأب الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر، ويقاس حجم البطالة بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب (والمستخدم) عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة.[1]

تعريف 2: البطالة هي الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة، أي أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.[2]

تعريف 3:تعرف البطالة بأنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة (بموجب مستويات الأجور الجارية وظروف العمل السائدة) وكمية العمل المأجورة[3].

2- أنواع البطالة:

تتخذ البطالة صورا شتى، فهناك ما يسمى بالبطالة الإختيارية والبطالة غير الإختيارية، المقنعة، البطالة الاحتكاكية، البطالة الفصلية (الموسمية)، والبطالة الهيكلية وأخيرا البطالة الناشئة من الدورات الاقتصادية (البطالة دورية).

البطالة الاختيارية وغير الاختيارية:تنشأ البطالة الاختيارية حين يختار العامل الفرار ويرفض بإرادته ومعرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على العمل.

أما البطالة غيرالإختيارية فتنشأ حينما يكون العامل قادرا وراغبا في العمل بموجب معدلات الأجور السائدة أو بأجور أقل ولكنه لا يجد هذا العمل.[4]

البطالة المقنعة:وتعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل، بحيث يعملون بالفعل عددا اقل من ساعات العمل الرسمية، وان يكون هناك أفرادا لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة، بالرغم من أنهم يعملون ويتلقون أجورا و رواتب من الناحية الرسمية. ولذا يقال أن الناتج الحدي للعامل يساوي صفرا، لأنه لا يضيف شيئا للإنتاج الفعلي.[5]

البطالة الاحتكاكية: وتنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختياريا من أجل البحث عن عمل أفضل،ويختلف معيار العمل الأفضل من فرد لأخر.[6]

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 183.
[2]- منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[3]- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 141.
[4]- المرجع السابق، ص ص 142 – 143.
[5] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.
[6]- منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

البطالة الهيكلية: وتتمثل في وجود عدد من الأشخاص العاطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أي عدم وجود حالة توازن بين الطلب والعرض على الأيدي العاملة في المهن والقطاعات المختلفة.[1]

البطالة الموسمية: تحدث هذه البطالة نتيجة لتعاقب فصول السنة، أو نتيجة لمجيء بعض الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة.[2]

البطالة الدورية:وهي البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية وتسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة إجبارية لا إرادية.[3]ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، والذي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين، مصطلح "الدورة الاقتصادية" Business Cycles التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول Turning Points. والمرحلة الأولى هي مرحلة الرواج والتوسع Expansion يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة(وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته(الدخل والناتج والتوظف...) نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش Trough، وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش Recovery، (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى... وهكذا...[4]

3- قياس البطالة (معدل البطالة):[5]

يقاس حجم البطالة ليس فقط من خلال العدد المطلق للعاملين، بل يقاس أيضا من خلال ما يعرف بمعدل البطالة والذي يتمثل بحاصل قسمة العاطلين عن العمل إلى الحجم الكلي لقوة العمل. وكما هو موضح في المعادلة التالية:

معدل البطالة = إجمالي عدد العاطلين عن العمل/ حجم قوة العمل

= (إجمالي عدد العاطلين/ عدد العاملين+ عدد العاطلين)* 100

ويمكّن معدل البطالة من مقارنة حجم البطالة بين البلدان المختلفة، سواء كانت بلدان صغيرة أو كبيرة الحجم. فكلما ارتفع معدل البطالة كلما أشار ذلك إلى حجم وعمق المشكلة بالنسبة للبلد والاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الأجور

[1]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 189.
[2]- محمد طاقة و حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 145.
[3] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص51.
[4]ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 87.
[5]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أ:المفهوم اللغوي: هو الثواب والمكافأة، وكلمة الأجر تدل على معنيين متقاربين:معنى ديني يفيد الجزاء على العمل الصالح أو الثواب والمكافأة، على نحو ما جاء في القرآن الكريم{ إنا لا نضيع أجر المصلحين} (الأعراف–170).ومعنى اقتصادي يعني الجزاء على العمل فهو بهذا المعنى قيمة قوة العمل البشري أو بدلها مادياً كان أم غير مادي.

ب:المفهوم الاقتصادي:

هو المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص آخر.ويتوسع بعضهم في مفهوم الأجر حتى يشمل جزءا من دخل صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه وذلك لقاء قيامه بالعمل تنظيما أو إدارة.[1]

ثانيا: طرق تحديد الأجر:

أهم الطرق المتبعة في تحديد الأجور هي:

أ: طريقة الأجر حسب الزمن

يتم تقدير الأجر بموجب هذه الطريقة على أساس وحدات زمنية كالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر التي يقضيها العامل في عمله، دون النظر إلى مستوى الإنتاج كما أو نوعا.ويعتبر هذا الأسلوب سهل التطبيق ويضمن للعامل دخلا ثابتا، إلا أن هذه الطريقة لم تأخذبنظر الاعتبار الحوافز والتي تؤدي إلى هبوط الأداء. وبذلك لا يوجد حافز للعامل لبذل جهود اكبر من أجل تطوير الإنتاج وتنميته

ب: الأجر على أساس الإنتاج

يدفع الأجر حسب هذه الطريقة على أساس إنتاج العامل أو معدل إنتاج مجموع العمال، وهذه الطريقة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستفادة من كفاءة العاملين،وخاصة إذا كان منح الأجور ضمن خطة إنتاجية مرسومة وتم انتقاد هذه الطريقة كونها تؤدي إلى إرهاق واستغلال العاملين واستنزاف طاقتهم .

ج : الأجر النسبي:

يتم منح الأجر وفقا لهذه الطريقة على أساس نسبة معينة من الناتج أو الأرباح،ويتناسب الأجر مع هاذين العاملين وفقا لمعايير توضع لهذا الغرض حسب المهارة أو مدة الخدمة ...ومن سلبيات هذه الطريقة أنها قد تعرض العامل للخسارة وربط مصيره بأصحاب العمل ولاسيما في حالة تعرض المعمل للخسارة في حين لا يتمتع العامل إلا بنسبة ضئيلة عند الحصول على الأرباح.[2]

المطلب الثالث:انتاجية العمل:

[1]- الموسوعة العربية http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=265&m=1 حمل بتاريخ 2012/03/12.

[2] محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

مفهوم الإنتاجية:يعد مفهوم الإنتاجية من أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعا في الوقت الحاضر رغم حداثة استعماله من قبل الباحثين الاقتصاديين ولكن يعتقد أن هذا المفهوم بنفس الوقت قديم نسبيا ويرجع قدمه إلى القرن الثامن عشر وأول من تحدث عنه هم الفيزوقراط وخاصة عند منظرهم الأول (د.فرانسوا كيناي) وذلك عام 1774 ومنذذلك الحين وحتى فترة قصيرة شاب الغموض واللبس حول هذا المفهوم وأصبح مفهوم الإنتاجية مثيرا للنقاش والجدل حتى عهد قريب، عندما أخذ الاقتصاديون وغيرهم الكتابة حول مفهوم الإنتاجية بدقة ووضوح أكثر وتقديم الدراسات والنظريات حوله وكان ذلك في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبالرغم من أن هذه الدراسات زادت من تطوير هذا المفهوم إلا أنها بنفس الوقت زادت من تعقيده فظهرت مفاهيم عديدة ومعان مختلفة له وبالشكل الذي أدى إلى اللبس والخلط بينه وبين عدد من المفاهيم الاقتصادية الأخرى مثل الإنتاج والكفاءة الاقتصادية، وشدة العمل ...الخ ونتيجة إلى ذلك فقد عبر أكثر من اقتصادي على هذا اللبس حيث يقول احدهم إن كلمة الإنتاجية اليوم تحمل معاني متعددة فالبعض يؤكد أنها مقياس الكفاءة الشخصية للعامل والبعض الأخر هي المخرجات المطلوب تحقيقها من مجموعة الموارد والبعض الأخر يرى أنها مرادفة للرفاهية وربطها البعض بالزمن والكثير يستخدمون كلمة الإنتاجية دون فهم كامل لمعانيها حيث عبر الاقتصادي الأمريكي هابري كانت عن هذا الخلط في مفهوم الإنتاجية بقوله " الإنتاجية موضوع تحيطه فوضى كبيرة الناس يستخدمون نفس المصطلح لكنهم يعنون به أشياء مختلفة "إن هذا الاختلاف يرجع إلى الأمور التالية :

1. اختلاف طبيعة عمل وهدف الاستخدام الذي يترتب عليه عدم الاتفاق على وجهة نظر ثابتة بشأنه
2. عدم الاتفاق بشان العناصر الاقتصادية التي تكون مفهوم الإنتاجية أي عدم الاتفاق على المحتوى الاقتصادي للإنتاجية وما هي العناصر الاقتصادية التي يتضمنها هذا المفهوم
3. عدم الاتفاق بشان طريقة التعبير الكمي التي هي مؤشرات ومعايير إنتاجية.[1]

وهناك مفهومان أساسيان لإنتاجية[العمل] :[2]

1-الإنتاجية المتوسطة: والمقصود بها إنتاجية وحدة العمل، أي أن :

الإنتاجية المتوسطة للعمل = الإنتاج الكلي / عدد وحدات العمل، وتقاس وحدات العمل إما بعدد العمال و عندئذ تعكس الإنتاجية المتوسطة للعمل ما ينتجه العامل الواحد،وإما بعدد ساعات العمل فتصبح الإنتاجية المتوسطة تعبيرا عن إنتاجية الساعة الواحدة.

2-الإنتاجيةالحدية: وهي عبارة عن مقدار التغيير في الإنتاج الكلي نتيجة تغيير وحدات العمل بوحدة واحدة أي أن الإنتاجية الحدية هي إنتاجية وحدة العمل الأخيرة سواء كانت عامل أو ساعة عمل...

[1] محمد طاقة، وحسين عجلان، مرجع سبق ذكره، ص 161.
[2] منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص109.

العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل:[1]

هناك عوامل عديدة تؤثر على إنتاجية العمل وتكون مسؤولة على انخفاض هذه الإنتاجية أوارتفاعها ومن أهم هذه العوامل:

1.حجم وهيكل الاستثمار البشري: يقصد بالاستثمار البشري الاستثمار في الموارد البشرية التي تتضمن الأيدي العاملة فعلا وأيضا الأيدي العاملة الجديدة التي يمكن أن تدخل سوق العمل خلال فترة معينة وذلك بهدف خلق قوة عاملة مزودة بالمهارات والقدرات والإمكانيات اللازمة لتأدية العمل بكفاءة عالية.

2.حجم ومستوى كفاءة عناصر الإنتاج الأخرى :إنتاج أي سلعة يحتاج إلى تضافر عدد من عناصر الإنتاج، ولا شك أن قدرة كل عنصر على المشاركة بكفاءة في النشاط الاقتصادي تتوقف على مستوى كفاءة العناصر الأخرى المتعاونة معه وأيضا حجمها المتاح وينطبق هذا على عنصر العمل، فارتفاع كفاءة عنصر رأس المال وعنصر التنظيم وتوفرهما بالقدر اللازم يمكن أن يساعد على زيادة إنتاجية عنصر العمل.

3.الظروف السائدة في سوق العمل : العلاقة بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها تنعكس في شكل توازن أو اختلال في سوق العمل، ولا شك أن حالة سوق العمل لها تأثيرها الجوهري على مستوى إنتاجية عنصر العمل في الاقتصاد.

4.مستوى تشغيل الموارد:لا شك أن كفاءة تشغيل الموارد تقتضي استخدام كل عنصر من عناصر الإنتاج بكامل طاقته ذلك لأن كميات العناصر محدودة لو قورنت بحاجات الأفراد إلى السلع والخدمات المختلفة التي تستخدم هذه العناصر في إنتاجها فإذا لم يستخدم عنصر معين بكل طاقته الممكنة فكأننا بذلك نزيد من نذره هذا العنصر.لذلك فإن وجود طاقة عاطلة في الاقتصاد يخفض مستوى كفاءة التشغيل، وهذا يباشر تأثيرا عكسيا على مستويات الإنتاج والإنتاجية.

5.شكل ومستوى التقدم الفني : يتمثل التقدم الفني بوجه عام في الاكتشافات والابتكارات الحديثة التي من نتائجها الوصول إلى أساليب إنتاجية أكثر كفاءة تؤدي إلى الاقتصاد في استخدام الموارد بمعنى إمكانية إنتاج نفس الحجم من السلع بكمية أقل من الموارد أو الحصول على حجم أكبر من السلع بنفس القدر من الموارد وفي الحالتين تنخفض تكلفة الوحدة المنتجة وقد ينصرف أثر التقدم الفني إلى مستوى الجودة بحيث يسفر عن سلع وخدمات أكثر جودة وبنفس التكلفة والحقيقة أن التأثير الذي على عناصر الإنتاج يتفاوت من شكل إلى آخـــر وذلك لأن التقدم الفني ليس له شكل واحد ولكن أشكال متعددة تختلف من حيث اتجاه ودرجة تأثيرها على كل عنصر، ويقسم التقدم الفني إلى شكلين أساسيين هما:
التقدم الفني الشامل، والتقدم الفني الغير شامل

[1]نفس المرجع السابق، ص ص116- 146.

طرق قياس الإنتاجية:[1]

هناك أربعةطرق لقياسها وهي:الطريقةالطبيعية، الطريقة الطبيعية المعدلة، طريقة تجميع الوقت، الطريقة النقدية. سنأخذشرح مبسط لكل من الطرق سابقة الذكر:

أولا :الطريقةالطبيعية:إن هذه الطريقة تتطلب وجود منتجات من نوع واحد قابلة للمقارنة أيأنها تطبق في الأنشطةذاتالإنتاج المتماثل. وتعبر هذه الطريقة عن العلاقة بين الإنتاج مقاسا بوحدات عددية (المتر، الطن، قطعة.....) وبين عنصر العمل مقاسا بعدد العاملين أو ساعات العمل،وهي تعتبر من أسهل وأدق الطرق المتبعة في قياس إنتاجية العمل ويمكن توضيحها بالصيغة التالية:

إنتاجية العمل = حجم الإنتاج (بالوحدات العددية) / عدد العاملين أو ساعات العمل

ثانيا :الطريقة الطبيعية المعدلة:اتبعت هذه الطريقة لقياس إنتاجية العمل عند اختلاف حجم ونوعية المنتجاتويتم ذلك عن طريق اختيار واحد من هذه المنتجات المتعددة واعتباره أساسا لتحويل المنتجات الأخرىلأجل التوصل إلى معامل التكافؤ.

ويعتبر مقياس كمية العمل اللازمة للإنتاج هو المقياس المتبع أكثر من غيره في الحياة العملية والذي يتم على أساسه بناء معاملات التكافؤ.

ثالثا:طريقة تجميع الوقت:تعتمد هذه الطريقة على تحديد الزمن اللازم لإنتاج وحدة واحدة من ناتج معين بدلا من استخدام وحدات قياس طبيعية أو وحدات نقدية (قيمة الإنتاج كذا الدينار،الدولار....)فبموجب هذه الطريقة يعبر عن قيمة الناتج بوحدات زمنية (ساعة، يوم....) ويقاس معدل نمو الإنتاجية بموجب هذه الطريقة بمقارنة حجم الإنتاج من ناحية والتطور في وقت العمل من ناحية أخرى وفقا للصيغةالتالية :

ر أ= الرقم القياسي لإنتاجية العمل

ك1= كمية الناتج في فترة المقارنة

ن، ن1= وقت العمل اللازم لإنتاج كل وحدة في فترتي الأساس والمقارنة

ر أ = { (ك1 × ن) / (ك1 × ن1)} × 100

رابعا :الطريقة النقدية: إن استخدام الطريقة النقدية تفضل على استخدام الطريقة الطبيعية عندما تكون هناك منتجات متعددة ومختلفة النوعية وفي هذه الطريقة يؤخذ بنظرالاعتبار قيمة الإنتاجالإجماليبالأسعار الثابتة بدلا من حجم الإنتاج مقاسا بوحدات طبيعية ويمكن الحصول على قيمة الإنتاجالإجمالي بضرب عدد الوحدات المنتجة في السعر الثابت وتقسم النتيجة على عدد العاملين للحصول على إنتاجية العمل فإذا كانت :

[1] الدكتور محمد طاقة والدكتور حسين عجلان،،مرجع سبق ذكره، ص ص 177-186.

إنتاجية العمل = أ

كميةالإنتاج= ك

السعر الثابت = س

عدد العاملين = ع

فإننا نحصل على المعادلة التالية : أ= ك × س / ع.

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل كيف تعددت التعاريف المتعلقة بالعمل وأسواق العمل والجوانب المتعلقة بهما. ثم تطرقنا إلى عرض العمل والطلب عليه وأبرزنا أهم العوامل المؤثرة فيهما. وبعد ذلك تناولنا نظرةحول تفسير مختلف مؤشرات أسوق العمل (البطالة، الأجور وإنتاجية العمل) في الفكر الاقتصادي من خلال عدد من المدارس الاقتصادية. كما تناولنا أيضا بالتحليلمؤشرات سوق العمل من بطالة، أجور وانتاجية العمل ومختلف الجوانب المتعلقة بهم.

الفصلالثالث

انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على سوق العمل في الجزائر

مباحث الفصل

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر**
- **المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر**
- **المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرات سوق العمل في الجزائر**
- **خلاصة الفصل**

تمهيد:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة. وبعد تطرقنا في الفصل الاول الى موضوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومختلف العناصر المتعلقة بها،والى مؤشرات أسواق العمل من (بطالة، انتاجية العمل والأجور) في الفصل الثاني، سوف نحاول في هذا الفصل بحث أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة علىسوق العمل في الجزائر. فالاستثمارات الاجنبية المباشرة بتعدد أنواعها واختلاف اتجاهاتها واختلاف احجام تدفقاتها والقطاعات التي يمكن ان تتجه اليها من شأنها أن تكون لها انعكاسات محتملة على مؤشرات سوق العمل في الدول المضيفة. وسوف نحاول بحث كل هذا من خلال المباحث الاتية:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر

المبحث الثالث:إنعكاسات الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات سوق العمل في الجزائر

المبحثالأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المطلبالأول: نظرة حول التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر[1]

لقد شهدت الجزائر منذ استقلالها عدة قوانين وتشريعات فيما يخص الاستثمارات نذكرها عبر مراحل:

- **قانون الاستثمار الصادر سنة 1963 (الستينيات):**

لقد كان قانون الاستثمارات رقم: 63-277 المؤرخ في 1963/7/26 موجها إلى رؤوس الأموالالأجنبية الانتاجية أساسا وهذا طبقا لما جاء في المادة 03 منه والتي تنص على: "الاستثمار المعترف به لكل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي في حدود النظام العام وقواعد الإقامة في إطار القوانين والأنظمة السارية المفعول.

وقد كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الانتاجية الأجنبية أساسا وقد خول لهم ضمانات ما هو عام وخاص بجميع المستثمرين ومنه ما هو خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

الضمانات العامة:

حاول هذا القانون إعطاء بعض الضمانات للمستثمر الأجنبي من خلال:

* حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب.
* حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.
* المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

وأخيرا هناك ضمان ضد نزع الملكية لا يكون هذا الأخير ممكنا إلى بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل كما أن هذا القانون منح امتيازات خاصة بالمؤسسات المعتمدة [في]المواد (المادة 08، 14، 31)

المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات:

يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة الذي يشمل برنامج استثمارها علىقيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن ينجز هذا الاستثمار ...[في]قطاع ذات أولوية....[وأن يوفر على الأقل 100 منصب عمل]، [و]يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، زيادة على هذا يمكن أن يجمد النظام الجبائي لمدة 15 سنة.

لكن هذا القانون لم يطبق ميدانيا وخاصة أن المستثمرين...[شككوا في] مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقه، خاصة أن الجزائر بدأت في التأميمات (63-64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون آخر في سنة 1996.

[1] خالد بوالقرادش و آخرون، مذكرة تخرج، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبطالة، المركز الجامعي ميلة 2010-2011 ص ص 64-67.

2- قانون الاستثمارات الصادر عام 1966 :

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل. تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به.وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة. ولقد وضع قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات المبادئ التالية:

أ- الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر:

لقد حدد هذا القانون أن الاستثمار في القطاعات الحيوية يرجع إلى الدولة والهيئات التابعة لها. بمعنى هناك احتكار الدولة لهذه القطاعات الحيوية. ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستثمر في القطاعات الأخرى، على أن لا يتم ذلك بكل حرية. وفي هذا الصدد، فالمستثمر الخاص الذي يريد أن يستثمر في الصناعة أو السياحة لابد عليه أن يحصل على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية.

ب- منح امتيازات وضمانات للاستثمار:

تتعلق الامتيازات بالاستثمار الأجنبي، وهذه الامتيازات تتمثل في منح الاعتمادات، وهناك ثلاث اعتمادات محددة في هذا القانون هي:

- الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي خاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- الاعتمادات الممنوحة من طرف أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات. وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- الاعتمادات الممنوحة من قبل وزير المالية والوزير التقني المعني بالقطاع.

أما فيما يتعلق بقرار الاعتماد، فإنه يحتوي على ضمانات وامتيازات منها: المساواة أمام القانون، ولاسيما المساواة الجبائية، والضمان ضد التأميم.

ونظرا لصعوبة تطبيق قانون الاستثمارات على المستثمرين الأجانب في هذه المرحلة، تطبق فقط على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.

ولكن الشيء الذي طبق في ميدان الاستثمارات الأجنبية، يتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة، وذلك من سنة 1966 إلى سنة 1982.لأن قانون 1966 وقانون 1963 لم يستقطبا المستثمرين الأجانب، لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم.

3-قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات

في مرحلة الثمانينات تبنت الجزائر قانونين للاستثمارات الخاصة، القانون الأول: رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982.والقانون الثاني هو: قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988.

أما القانون الأول، فلقد أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص الوطني فيها كما يلي:

- نشاطات خدمات التوزيع الصناعي، وصيانة التجهيزات الصغيرة، وماكينات صنع الأدوات.
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المكملة لإنتاج القطاع العام، وخاصة المنتجات الموجهة لاستهلاك العائلات، وتحويل المواد الأولية الزراعية.

– ميادين الصيد البحري، والبناء، والاشغال العمومية، والسياحة والفندقة، والنقل البري للبضائع والمسافرين.

أما مزايا وتسهيلات الاستثمار الخاص هي:

أ– <u>المزايا الجبائية للاستثمارات في المناطق المحرومة</u>:

– إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

– إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات.

– إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار.

– إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وإعفاء من الدفع الجزافي (VF) لمدة خمس سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.

– كما أن قانون رقم (82–11) قد أعطى امتيازات أخرى جبائية للاستثمارات المنتجة للموارد وللاستثمارات الأخرى.

ب– <u>المزايا المالية</u>: تتجلى هذه المزايا المالية في تقديم القروض طويلة ومتوسطة المدى للمستثمرين، شرط أن لا تتجاوز هذه القروض المصرفية نسبة 30% من مبلغ الاستثمار المرخص به، ما عدا المجاهدين وذوي الحقوق.

ويمكن تقديم مزايا مالية وجبائية أكثر، إذا كان المشروع يتعلق بتصدير المنتوجات.

ج– <u>التسهيلات</u>: من بين تسهيلات قانون (82–11)، هي التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص وخاصةفيما يتعلق بشراء الأراضي في المناطق المهيأة. وكذا التموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار. أما الحدود القصوى لمبلغ الاستثمار هي:12 مليون دينار للمؤسسة الفردية، و35 مليون دينار لمؤسسة الشركاء.

<u>4– قانون الاستثمارات لسنة 1990 (فترة التسعينات)</u>

<u>تقييم القانون رقم 90–10 المتعلق بالنقد والقروض:</u>

صدر القانون رقم 90–10 في 19 رمضان 1410هـ، الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

وينص مضمون هذا القانون، بالسماح "لغير المقيمين" بالاستثمار المباشر في الجزائر. حيث تنص المادة 181 من القانون 90–10:" يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

وجاء في المادة 182 من نفس القانون: "يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

– تشجيـــع الاستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينـــه وبين القطاع العـــام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.

– حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين. أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر

– تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر. وتجدر الملاحظة، أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

وفي عام 1993 تم تدعيم هذا القانون (النقد والقرض) وإلغاء القوانين السابقة للاستثمار بإصدار إطار قانوني جديد للاستثمار.

المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 64 بتاريخ 5-10-1993 حيث حل هذا الأخير محل النصوص القانونية التي كانت تحكم استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة وتتمثل المستجدات التي تضمنها في:

* إلغاء الفوارق بين المستثمرين: عام/خاص/وطني/أجنبي.
* إلغاء الإجراءات والتدابير المعقدة في الاعتماد.
* الحد من تدخل الدولة في منح بعض الامتيازات الجبائية التي انتقل الاختصاص بشأنها إلىصلاحيات وكالة ترقية ودعم الاستثمار سابقا.
* ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة وكذا الفوائد الناجمة عنها للإشارة في المرسومالمذكور أعلاه قد تم تعديله بل إلغائه وهو الآخر بقانون جديد حل مكانه.

المطلب الثاني: تحليل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

من الجدول رقم 3-1، نلاحظ كيف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر شهدت خلال الفترة 1996-2009، ارتفاعاً بنسبة 955,44% من 270 مليون دولار سنة 1996 الى مليار و847 مليون دولار سنة 2009، في حين أنها خلال مختلف سنوات نفس الفترة شهدت بعض التقلبات صعوداً وهبوطاً.

أما فيما يخص الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر فقد ارتفعت من 0 مليون دولار سنة 1996 الى 309 مليون دولار سنة 2009

الجدول رقم 3-1: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة في الجزائر

(الوحدة: مليون دولار امريكي)

السنة	الواردة	الصادرة
1996	270	0
1997	260	0
1998	607	1
1999	292	47
2000	438	18
2001	1 196	9
2002	1 065	100
2003	634	14
2004	882	258
2005	1 081	57
2006	1 795	35
2007	1 662	295
2008	2 646	318
2009	2 847	309

المصدر:

الاستثمارات http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab1.xls

الاستثماراتالصادرة: http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab2.xls

المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر

المطلب الاول: تحليل لهيكل سوق العمل في الجزائر[1]

يُمكن الانطلاق في تحليل هيكل سوق العمل في الجزائر من الشكل رقم 3-1:

الشكل رقم 3-1:هيكل سوق العمل في الجزائر

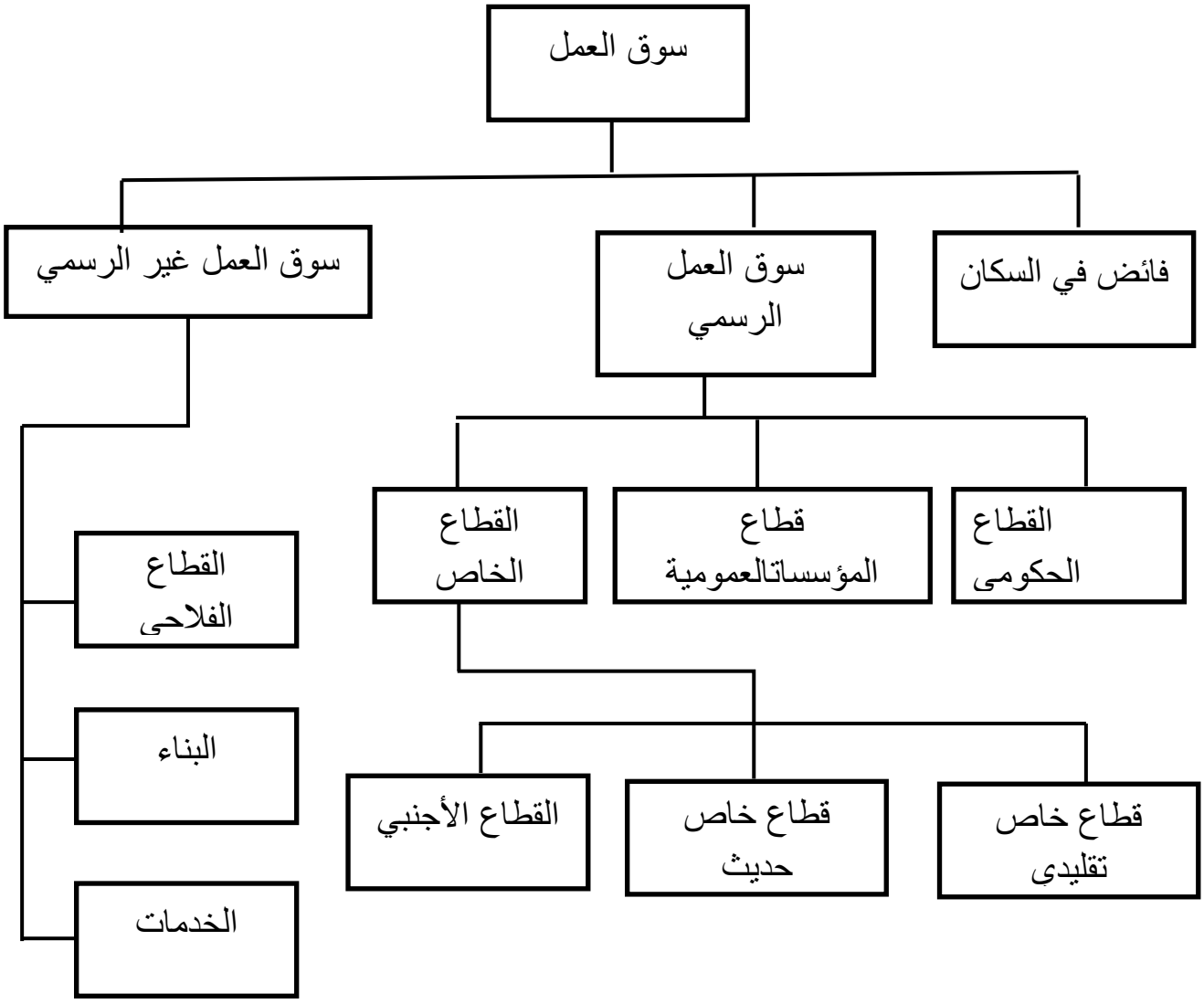

المصدر: مدني بن شهرة، ص197

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 197-202.

1- **سوق العمل الرسمي:** وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها:

❖ **القطاع الحكومي:** وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة في ضوء اوضاع لائحية او تعاقدية توفر قدرا كبيرا من الاستقرار في العمل وثبات الدخل. كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي وبالتالي نجد معلومات احصائية عن المتعطلين من سبق لهم العمل في هذا الاطار وهي ادق الاحصائيات في بلدان العالم الثالث وعلى اثرها يمكن قياس نسب مشاركة فئة معينة من الاطفال والمرأة في قوة العمل إلا ان وفرة العاملين والخاصة بالإدارة الحكومية والقلة النسبية لساعات العمل الفعلية مع تدهور الاجر الحقيقي للعاملين بسبب التضخم تلجا اعداد كبيرة منهم الى عمل آخر لبعض الوقت وبالتالي غياب الاحصاء الرسمي لهذا العمل الموازي لهذه الفئة وبالتالي نجد ان وزارات القوى العاملة او العمل تحفظ هذه الفئة.

يمثل هذا القطاع اهم اسواق العمل في الجزائر من حيث اتاحة فرص العمل والعمل على انشائها وقد كرست التشريعات منذ 1990 مبادئ ومرونة التشغيل وذلك للحفاظ عليه وتتعلق هذه القوانين فيما يلي:

- الوقاية وحل نزاعات العمل الجماعية وممارسة حق الاضراب.
- المراقبة والتحكم من طرف السلطات العمومية.
- حقوق وواجبات العامل والحماية الاجتماعية.
- النقابات والدفاع عن العمال.
- الحفاظ على التشغيل وحماية المؤجرين للمؤسسات المهيكلة.
- آليات التقاعد المسبق.
- التأمين عن البطالة.

كل هذه القوانين وغيرها ساهمت ولو بشكل جزئي بأن تبقى الحكومة وفية لامتصاص جزء من البطالة وعلى رغم ما تبذله الجزائر من خلال زيادة العاملين في القطاع الحكومي، لكن ذلك زاد من انتشار البطالة المقنعة التي مست الجزائر في عهد كانت تطبق فيه نظام التخطيط المركزي والسياسة الاجتماعية المتميزة ولم يقابله في ذلك خلق مناصب عمل منتجة، ويتمتع العمال التابعين للقطاع الحكومي باستقرار الوظائف وبالحد الأدنى للأجور طبقا للقانون الأساسي للعامل وإن كانت أجور هذا القطاع تتسم بالانخفاض بالمقارنة مع أسواق العمل الفرعية الأخرى، ويلاحظ أنجدول الأجور لم يتغير كثيرا في ظل الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على الجزائر.

❖ **قطاع المؤسسات العمومية:**لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دورا كبيرا في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات، ولكن الهيكلة وإعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات، جعل المؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية حيث تم تصفية وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر وما أسري من امتيازات في قطاع الإدارة، أسري على القطاع العمومي إلا أنه يختلف عن سابقه من حيث مستوى الأجور، حيث تتسم أجور المؤسسات العمومية بالارتفاع النسبي بالمقارنة بقطاع الإدارة، نتيجة استحداث بعض الحوافز سواء أكانت الحوافز جماعية أو فردية وفق الاتفاقيات الثنائية بين العامل وأرباب العمل.

❖ **القطاع الخاص:**

- سوق القطاع الخاص التقليدي: وتمثله المشروعات المنشاة وفق قانون الاستثمار لسنة 1993م ويستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبه متوسط عدد العمال 4 اشخاص وبه رأس مال منخفض.
- سوق القطاع الخاص الحديث: ويستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومتوسط عدد العمال به 15-20 عامل ويتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية عديدة وتسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل.
- القطاع الاجنبي: يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزةوذات خبرة طويلة ومؤهلات كبيرة غالبا من خريجي الجامعات الوطنية أو الخارجية، وينشط هذا القطاع في ميدان المحروقات وبدرجة اقل في قطاع البناء والاشغال العمومية، ويخص العاملون في هذا القطاع بالأجور العالية ومستويات عالية من التدريب والتكوين.

2- **سوق العمل الغير رسمي:** انه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطهأي تشريع أو تنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري ان تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة وان نمو العمل غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية حيث انه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين انه ينكمش او يميل الى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود.

ويتميز بالافتقار الى الحماية الاجتماعية نظرا الى القيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الاجتماعية بالإضافة الى مرونة هذا السوق والولوج فيه بسهولة وبعدما ادى الى اتساعه بشكل

واضح على مستوى العالم بفعل مجموعة من العوامل وخاصة لدى الدول التي طبقت سياسة الاصلاح الاقتصادي سواء نتيجة لهذه السياسات او للازمات الاقتصادية وقد مس هذا العمل الغير رسمي حتى الدول الصناعية وادى الى ظهوره من خلال سياسة الدول المنتهجة سواء بالاهتمام بالسياسات الاستثمارية وتحرير التجارة، وتشجيع الصادرات للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة وهو ما يؤدي الى تقليص كثافة العمل لديها ومنها زيادة حدة البطالة كذلك تطبيق النظام الجبائي بعبء ضريبي كبير يجعل التهرب منه عن طريق السوق الموازية ومنها العمل الغير رسمي ويتسم هذا السوق بصغر حجم الوحدات مقاسا بعدد المشتغلين فيه وبقيمة رأس المال المستثمر، وبالتالي فان الطلب على العمل في القطاع غير الرسمي هو الذي ادى الى انشاء فرص للعمل بجانب عدد كبير من الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا وكثيرا ما يكون منقوصا بحيث تميزه دخول منخفضة وفرص عمل ذات نوعية متدنية وشروط وظروف عمل سيئة والقيمة المضافة التي تولدها ضعيفة وخاصة لدى المرأة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر

أولا: البطالة

من الجدول رقم3-2 نلاحظ أن قوة العمل قد زادت بنسبة 84.27%في الفترة ما بين 1989 و2008 من 5 ملايين و597 ألف و600 شخص الى 10 ملايين و315 ألف شخص. كما نلاحظ أن عدد البطالين قد ارتفع في نفس الفترة بنسبة 23,57%من 946 ألف شخص إلى مليون و169 ألف شخص، وعرفت خلال سنوات الفترة عدة تقلبات إنخفاضاًوإرتفاعاً.وشهدتسنوات التسعينات معدلات مرتفعة من البطالة، إلا أنه منذ سنة 2001 شهدت انخفاضاً مستمراً الى 11,3% سنة 2008 من 27,3% سنة 2001 في حين بلغت سنة 2000 نسبة مرتفعة بلغت 29,8%.

الشكل رقم3-2: شكل يوضح تطور حجم القوة العاملة وعدد البطالين في الجزائر (1989-2008)

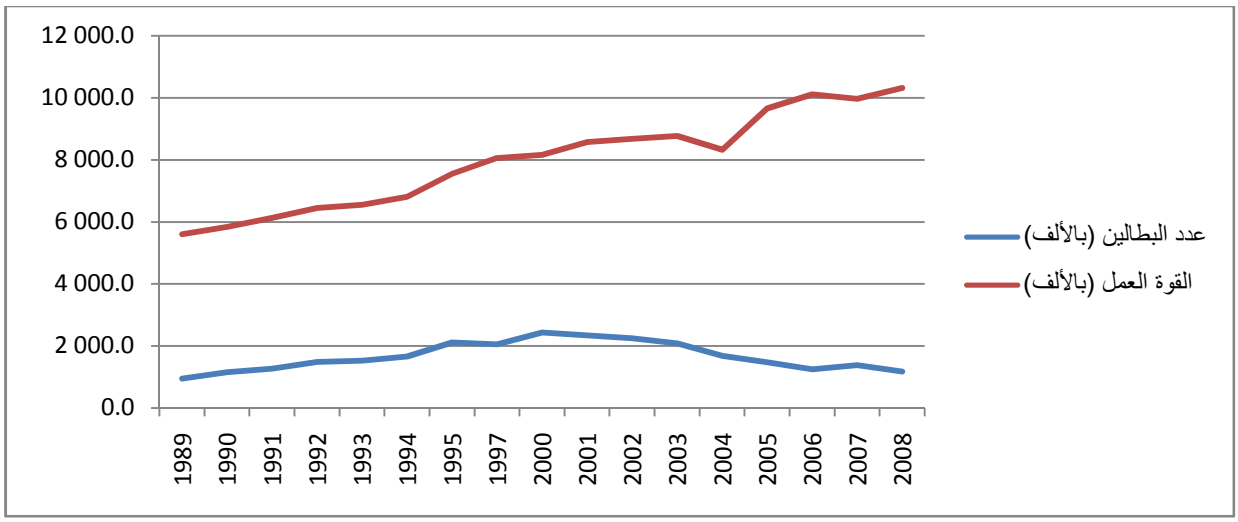

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-2.

الجدول رقم3-2: جدول يوضح تطور حجم القوة العاملة ومستويات البطالة في الجزائر (1989-2008)

السنة	القوة العمل (بالألف)	عدد البطالين (بالألف)	معدل البطالة (%)	السن	الفترة المرجعية
1989	5 597,6	946,0	16,9	16-60	
1990	5 838,4	1 156,0	19,8	16-60	
1991	6 121,4	1 261,0	20,6	16-60	
1992	6 443,5	1 482,0	23,0	16-60	
1993	6 547,4	1 519,0	23,2	16-60	
1994	6 803,3	1 660,0	24,4	16-60	
1995	7 544,8	2 105,0	27,9	16-60	
1997	8 057,0	2 049,0	25,4	15+	
2000	8 153,6	2 427,7	29,8	15+	
2001	8 568,5	2 339,4	27,3	15+	September
2002	8 676,8	2 247,3	25,9	15+	
2003	8 767,9	2 078,0	23,7	15+	September
2004	8 320,4	1 671,5	20,1	15+	September
2005	9 656,0	1 474,5	15,3	15+	September
2006	10 109,7	1 240,8	12,3	15+	September
2007	9 960,9	1 374,6	13,8	15+	
2008	10 315,0	1 169,0	11,3	15+	

Source: KILM 6th edition, InternationalLabour Office

الشكل رقم3-3: شكل يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر (1989-2008)

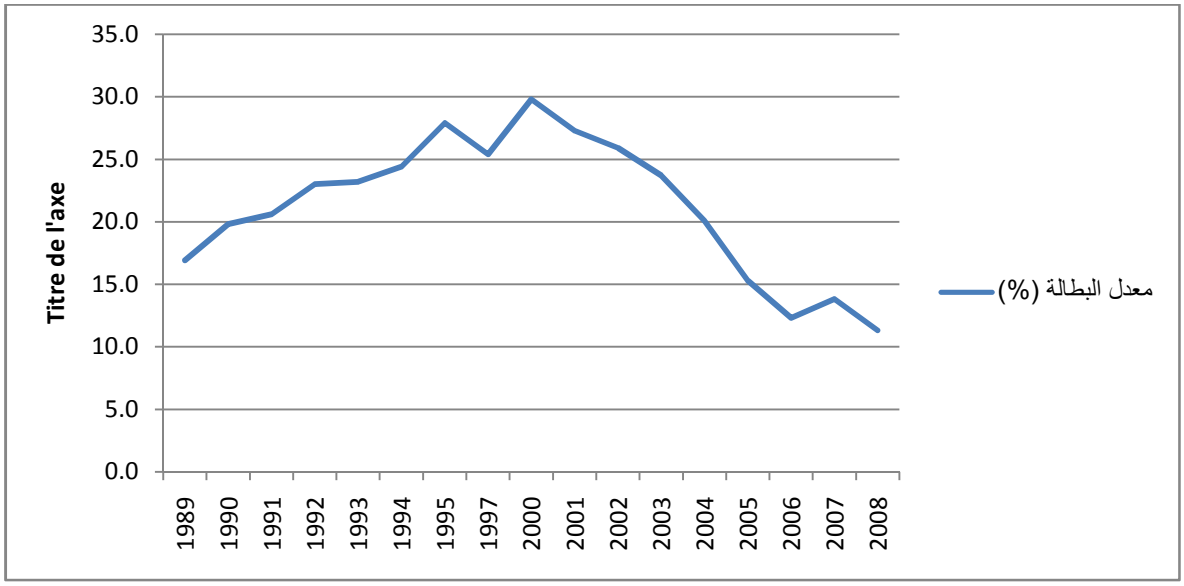

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-2

ثانيا: الإنتاجية:

من خلال الجدول رقم 3-3، نلاحظ إنخفاضالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل من 12352 دولار إلى 8051 دولار سنة 2008 (دولار ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية) حيث انخفضت في سنة 2008 بنسبة21,3%مقارنة بسنة الأساس، في حين أنها كانت مرتفعة بـنسبة 20,8%سنة 1980 مقارنة بنفس سنة الأساس.وشهدت جميع سنوات الفترة 1980-1989 ارتفاعا مقارنة بسنة الأساس، في حين أن جميع سنوات الفترة 1991-2008 شهدت انخفاضا مقارنة بنفس سنة الأساس.

الجدول رقم3-3: جدول يوضح إنتاجية العمل في الجزائر (1980-2008)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) دولار ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل(engaged) 1990=100
1980	12 352,0	120,8
1981	12 150,0	118,8
1982	12 444,0	121,7
1983	12 580,0	123,0
1984	12 794,0	125,1
1985	12 977,0	126,9
1986	12 288,0	120,2
1987	11 702,0	114,4
1988	10 968,0	107,3
1989	10 854,0	106,2
1990	10 225,0	100,0
1991	9 688,0	94,7
1992	9 421,0	92,1
1993	8 828,0	86,3
1994	8 375,0	81,9
1995	8 327,0	81,4
1996	8 292,0	81,1
1997	8 016,0	78,4
1998	8 091,0	79,1
1999	7 996,0	78,2
2000	7 831,0	76,6
2001	7 735,0	75,6
2002	7 785,0	76,1
2003	8 023,0	78,5
2004	8 117,0	79,4
2005	8 228,0	80,5

79,4	8 115,0	**2006**
79,1	8 083,0	**2007**
78,7	8 051,0	**2008**

Source: KILM 6th edition, InternationalLabour Office

الشكل رقم 3-4:الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) (دولار امريكي ثابت لسنة 1990 على اساس تعادل القوة الشرائية)

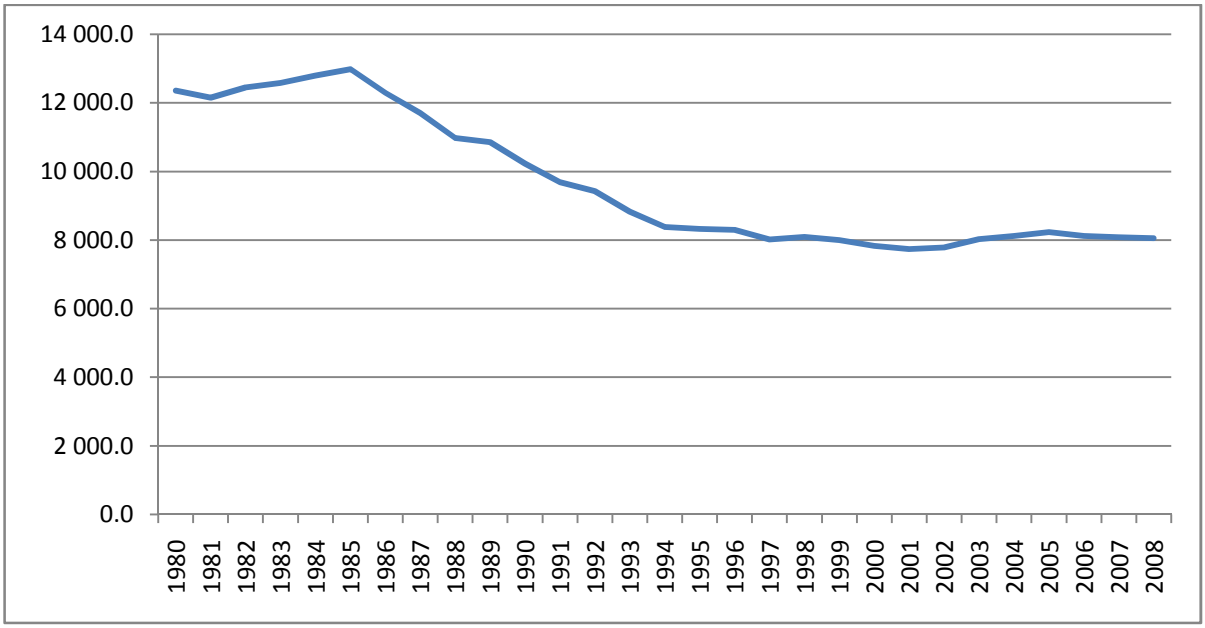

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-3.

الشكل رقم3-5: الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل100=1990 (engaged)

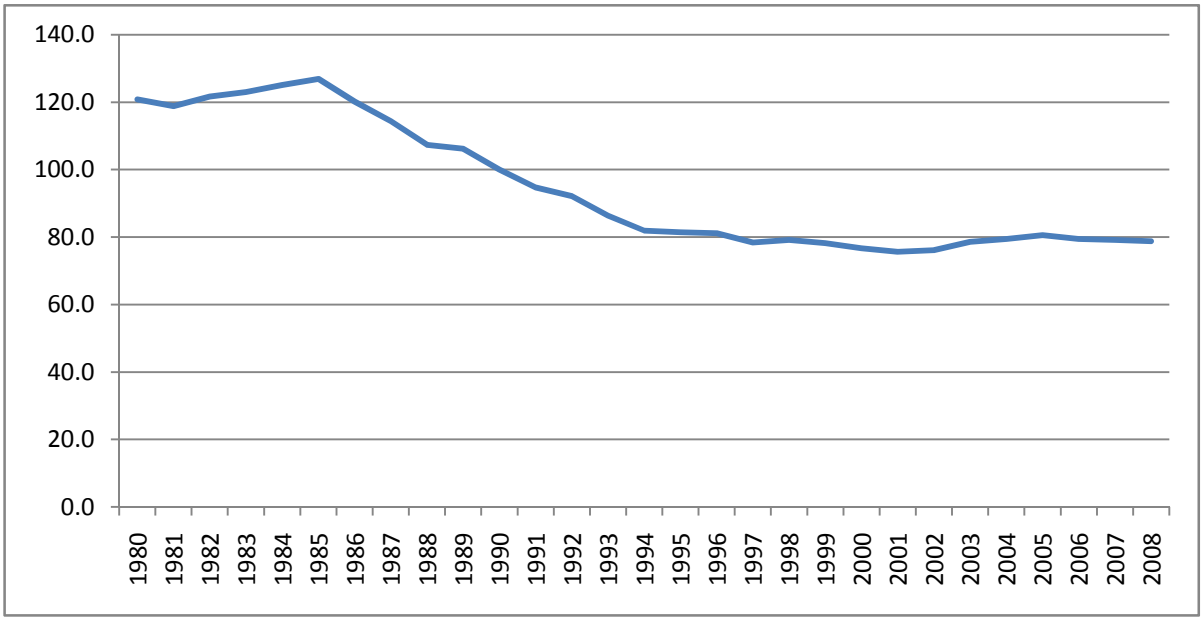

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-3.

ثالثا: الأجور:

من الجدول رقم 3-4، نلاحظ أن قيمة الأجور والمرتبات في السنوات من 1992 الى 1996 في ارتفاع مستمر حيثارتفعت إلى 12323 دج سنة 1996 من6430دجفي سنة 1992، وهذا على أساس سنة 1995.أما بالنسبة للأجور الاسمية في قطاع الصناعة التحويلية فنلاحظ أنها ارتفعت بـــ17,8% سنة 1996 مقارنة بسنة 1995، في حين أنها كانت منخفضة في الفترة 1992-1994 مقارنة بنفس سنة الأساس.أما الأجور الحقيقيةفي نفس القطاع نلاحظ أنها انخفضت بنسبة 2.1%سنة 1996 مقارنة بسنة 1995 في حين أنها كانت مرتفعة في الفترة 1992-1994 مقارنة بنفس سنة الأساس. وربما يُعزى ذلك الانخفاض الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الجدول رقم3-4: جدول يوضح بعض مؤشرات الأجور (شهريا) في الجزائر 1992-1996

السنة	سنة الأساس	الاجور والمرتبات (دج)	الارقام القياسية للأجور الاسمية في قطاع الصناعة التحويلية	الارقام القياسية للأجور الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية
1992	1995	6 430,00	61,5	126,4
1993	1995	8 012,00	76,6	129,5
1994	1995	8 937,00	85,4	109,7

100,0	100,0	10 462,00	1995	**1995**
97,9	117,8	12 323,00	1995	**1996**

Source: KILM 6th edition, InternationalLabour Office

الشكل رقم 3-6: شكل يبين تطور الاجوروالمرتبات في الجزائر (دج)(سنة الاساس: 1995)

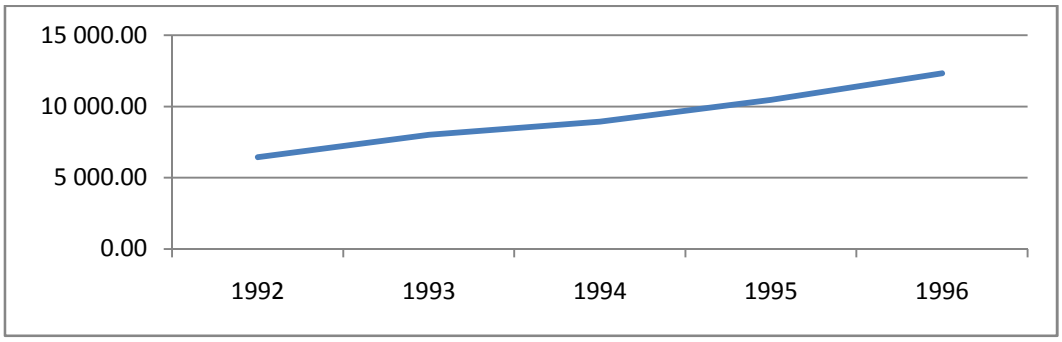

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-4.

الشكل رقم 3-7: شكل يبين تطورالأجور الاسمية والحقيقية
في قطاع الصناعة التحويلية (سنة الاساس: 1995)

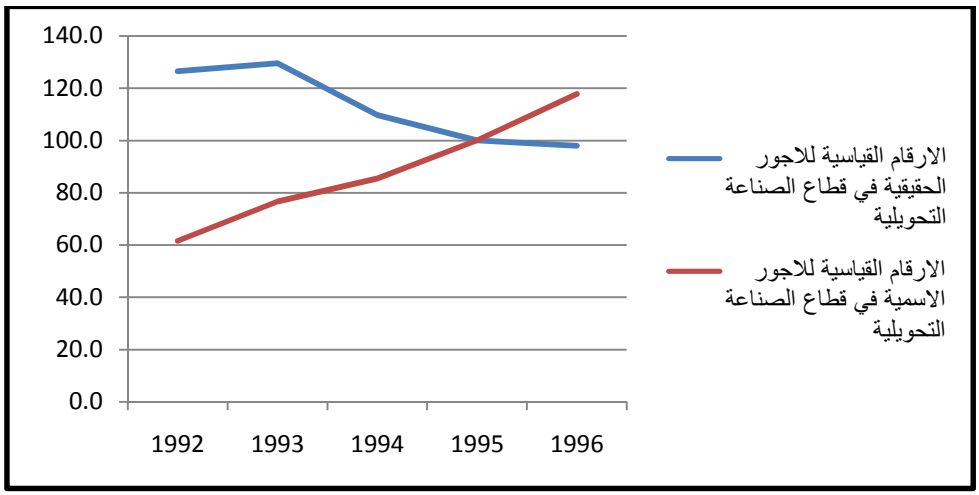

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى الجدول رقم3-4.

المبحث الثالث:انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرات سوق العمل في الجزائر

المطلب الأول: الأثر على البطالة:[1]

فمنخلالتدفقاتالاستثماراتالأجنبيةالمباشر (الواردةوالصادرة) التيتقودها الشركاتالمتعديةالجنسية،تنشأقنواتعديدةلتوظيفالعمالة،إلانه،منجهةأخرى،تنشأيضاقنوات لتسريحالعمالة. والجدولين3-5 و3-6 يوضحانمختلفقنواتخلقوتسريحالعمالة:

الجدول رقم3-5: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على البطالة

الأثر المباشر		الأثر الغير المباشر	
ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي

[1]تم الاعتماد هنا بشكل كلي على: ريغي هشلم، مرجع سبق ذكره، ص ص 198-200.

يضيف إلى رأس المال الصافي ويخلق مناصب عمل في الصناعات الأخذة في التوسع.	الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الاستحواذ يمكن أن يؤدي إلى عمليات الترشيد (rationalization) وفقدان مناصب العمل.	خلق مناصب العمل عن طريق الروابط الأمامية والخلفية والآثار المضاعفة (Multiplier effects) في الاقتصاد المحلي.	الاعتماد على الواردات أو إزاحة الشركات الموجودة يؤدي إلى فقدان في مناصب العمل.

المصدر: World investment report1994 مستخرجة من الجدول رقمIV.1، ص 167.

الجدول رقم 3-6: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على البطالة

الأثر المباشر		الأثر الغير المباشر	
ايجابي	سلبي	ايجابي	سلبي
يخلق أو يحتفظ بمناصب العمل في موقع الأم، مثال على ذلك: هؤلاء الذين يخدمون احتياجات الفروع في الخارج.	إعادة توطين أو "تصدير العمل" (job export) في حالة ما إذا كانت الفروع الأجنبية سوف تستعيض عن الإنتاج في البلد الأم.	خلق أو حفظ مناصب العمل في صناعات الموردين/الخدمات التي تؤمن ما تحتاج إليه الفروع الأجنبية في الدولة الأم	فقدان مناصب العمل في الشركات/ الصناعات المرتبطة ب الإنتاج/النشاطات المُعاد توطينها.

المصدر: World investment report1994 مستخرجة من الجدول رقمIV.1، ص 167.

وتلعبالشركاتالمتعديةالجنسيةدوراهامافيتوظيفالعمالة،ليسفقطعلىمستوىدولهاالأم،ولكن أيضاعلىمستوىالدولالمضيفة.فالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةالتيتقومبهاتلكالشركاتتؤثر بصورةمباشرةعلىمستوياتالتوظيف،فمنخلالاستثماراتالتيتقومبهاتلكالشركاتفيالدول المضيفةيمكنهاأنتساهمبطريقةمباشرةفيزيادةحجمالتوظيفمنخلالخلقطاقاتإنتاجيةجديدة، كماانهمنخلالاستثماراتالواردةيمكنهاالمحافظةعلىمناصبالعملفيالدولالأممنخلالأولئك الذينيخدمونا حتياجاتالفروعفيالخارج.إلاأنتلكالتدفقاتمنالاستثمارات،منجهةأخرىيمكنها أنتسببإزاحةلليدالعاملة،فالاستثماراتالواردةيمكنهاأنتتسببفيتسريحلليدالعاملةفيحالةاخذ ذلكالاستثمارشكلاندماجاتواستحواذات،فيحينأنالصادرمنهمنشأنهأنيؤديإلىإعادةتوطين مناصبالعملمنالدولالأمإلىالدولالمضيفة.وحسبتقريرالاستثمارالعالمي 1994 فانجميع الشركاتالمتعديةالجنسيةمسؤولةعنتوظيف،بطريقةمباشرة،عددمقدربأكثرمن73 مليونفرد

على المستوى العالمي، وتمثل حصة الشركات الأم، التي هي بدرجة أولى قائمة في الدول المتقدمة، من مجموع التوظيف المباشر نسبة أكثر من 60 % فيحين أن الباقي يهيمن حصة الفروع الأجنبية. وحوالي 12 مليون منصب عمل، وهو ما يمثل أكثر من نصف مجموع المناصب في الفروع الأجنبية، موظفون بطريقة مباشرة في الدول النامية. ويضيف التقرير السابق أنه، رغم ذلك، فإن العمالة في الشركات المتعدية الجنسية تمثل فقط نسبة غير جديرة بالذكر وهي نسبة تمثل حوالي 3% من مجموع قوة العمل العالمية.

وإضافة إلى ما يتم خلقه من الوظائف بطريقة مباشرة، فإن الشركات المتعدية الجنسية تقوم بخلق الوظائف بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق الروابط مع مؤسسات في الدول الأم والدول المضيفة. وتتمثل تلك الروابط في روابط خلفية وأخرى أمامية. فالروابط الخلفية، مثلا، عن طريق شراء المواد الخام، الأجزاء، المكونات والخدمات من المتعاقدين من الباطن الموردين الخارجيين، تعتبر من بين القنوات الرئيسية التي من خلالها يمكن للشركات المتعدية الجنسية أن تساهم في خلق العمالة، ولقد نمت أهمية هذه الآثار في السنوات الأخيرة عقبا الاتجاه نحو تقسيم أعمق للعمل وانخفاض درجة التكامل العمودي التي تحدث داخل الشركات الكبرى، حيث أن هذه الشركات تتركز على جزء أصغر من سلسلة القيمة المضافة، معتمدة بشكل متزايد، لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا والمرونة، على التعاقد من الباطن الوطني والدولي، وبالتالي فإن العمالة كذلك يتم توريدها (externalized) تدريجيا، أما الروابط الأمامية، مثلا الروابط بين الشركات المتعدية الجنسية وموزعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في خلق مناصب العمل، لكن ليس بنفس قدر ما تفعله الروابط الأمامية.

ومنه، فإن قيام مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية بمحاولة استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفه، بالإضافة إلى الحاجة لرؤوس الأموال، رفع معدلات النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا...، هو تشغيل اليد العاملة سواء بطريقة مباشرة أو من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي يمكن أن تنشأ عنها...، فلقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة كبيرة خلال السنوات الماضية، إلا أنه هذا في الواقع لا يعني أن تلك الاستثمارات تميل بالضرورة، بشكل عام، إلى زيادة استخدام اليد العاملة. فالاتجاهات التي ينحى إليها الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم خاصة مع الضغوط التنافسية التي تفرزها العولمة، أدت إلى شح إن لم نقل تقليص فيفرص العمل التي تولدها تلك الاستثمارات. وهذه العدة أسباب رئيسية:

1- استخدام هذه المشروعات لتقنيات تكثيفة رأس المال والتقانة.

2- عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- انتشار ظاهرة تقلا الإنتاج.[1]

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب، أنظر: ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-207.

ومن خلال الجدول رقم 3-3 نلاحظ كيف أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر لم تسهم خلال الفترة 2002-2011 (وهي فترة طويلة نسبيا) إلا بـــــ 7,35% من مناصب العمل الكلية التي تم خلقها خلال هذه الفترة من خلال 242 مشروع أجنبي أي ما يمثل 0,51%من مجموع المشاريع التي تم إنجازها خلال نفس الفترة بمبلغ يُمثل 19,96% من مجموع المبالغ المستثمرة. وبنسبة 10,81% فقط من مجموع مناصب العمل الكلية إذا أخدنا بعين الاعتبار المشاريع المشتركة وهو ما يرفع مجموع مشاريع الاستثمارات الاجنبية الى 451 مشروع أجنبي أي بنسبة 0,95%من مجموع المشاريع بمبلغ يُمثل 32,9% من مجموع المبالغ المستثمرة. في حين أن الاستثمارات المحلية ساهمت في نفس الفترة بنسبة 89,19% من مجموع مناصب العمل الكلية من خلال 46833 مشروع محليبمبلغ يُمثل 67,1% من مجموع المبالغ المستثمرة. والنسب السابقة تظهر بوضوح هزالة ما تساهم به الاستثمارات الاجنبية المباشرة في خلق مناصب العمل بالرغم أن قيمة هذه الاستثمارات مرتفعة نوعاً ما.

الجدول رقم: 3-7 : تقسيم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002-2011

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الإستثمارات المحلية	46 833	99,05%	4 414 144	67,10%	672 921	89,19%
الشراكة	209	0,44%	851 473	12,94%	26 106	3,46%
الإستثمارات الأجنبية المباشرة	242	0,51%	1 312 905	19,96%	55 424	7,35%
مجموع الإستثمارات الأجنبية	451	0,95%	2 164 378	32,90%	81 530	10,81%

المجموع العام	47 284	100%	6.578 522	100%	754 451	100%

الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار(ANDI)

المطلب الثاني: الأثر على الأجور:

الآثار الايجابية:

- من بين الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة هو أنها تدفع أجورا أعلى.[1]أيأن الأجور التي تمنحها الشركات المتعددة الجنسيات للعمال بالدول المضيفة أجور جيدة.
- إن رفع الأجور من قبل المؤسسات الأجنبية يدفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدول المضيفة برفع أجور عمالها.[2]
- بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى من الدول المضيفة، فالشركات الأجنبية يُمكن أن تكون على استعداد لمنح أجور اكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة من اجل جذب اليد العاملة المؤهلة.
- إن دخول الشركات المتعدية الجنسية إلى الاقتصاد المحلي من شأنه أن يؤدي إلى جذب الكفاءات من الشركات المحلية (وطنية او شركات أجنبية أخرى) من خلال الحوافز وخاصة من خلال الأجور المرتفعة، مما سوف يؤدي بالشركات الأخيرة إلى محاولة الحفاظ على العمالة الماهرة لديها بالرفع من أجورهم.
- إن ميل الشركات المتعدية الجنسية إلى استخدام التكنولوجيات المتقدمة، سوف يُجبرها على البحث عن اليد العاملة الماهرة للعمل على تلك التكنولوجيا من خلال الحوافز والتي أهمها الأجور المرتفعة.

الآثار السلبية:

- من بين الآثار السلبية غير المباشرة هو أن مستويات الأجور تتدهور عندما تحاول الشركات المحلية أن تنافس الشركات الأجنبية.[3]فكون الأجور تمثل نسبة هامة من التكاليف الإجمالية، فإن الشركات المحلية تسعى إلى التخفيض من تكاليفها الكلية بالضغط على بند الأجور من أجل رفع قدراتها التنافسية خاصة من خلال السعر المنخفض.
- الزيادة في أجور العاملين في البلد المضيف ستعيق الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معدل الأجور يعتبر عاملا محددا في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن يد عاملة مؤهلة بتكلفة

[1]World investment report 1994,Table, IV.1, P.167.

[2]بودغدغ بلال واخرون: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع والطموح حالة –الجزائر- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة اليسانس، جامعة جيجل، 2009-2010،ص46.

[3]UNCTAD : world investment report 1994, IV.1, P.167.

منخفضة، وبالتالي فإن الدول التي تعتمد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة كمصدر رئيسي لرؤوس الأموال ولتحقيق التنمية سوف تعمل دائما على الحفاظ على اجور متدنية.

ومن هنا يُمكن إسقاط مثل كل تلك الانعكاسات (ايجابية وسلبية) على التدفقات الواردة إلى الجزائر.

المطلب الثالث: الأثر على الإنتاجية:

الآثار الايجابية:

- تعاني معظم الدول النامية من انخفاض في مستوى الانتاجية مقارنة بالدول المتقدمة ويعود ذلك الى جملة من العوامل منها الاعتماد على فنون الانتاج البسيطة والتقليدية، ضعف الخبرات الفنية بسبب ضعف برامج التعليم والتدريب، عدم توافر الكوادر الفنية ذات الكفاءات العالية، عدم الاستغلال والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.[1] فعلى سبيل المثال، تبلغ إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في الدول المتقدمة خمسة أضعاف مثيلاتها في الدول النامية.[2]وفي هذا الصدد، يُمكن للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن تلعب دوراً هاما في الرفع من انتاجية العمل من خلال إستخدام التكنولوجيات المتقدمة، ووضع برامج لتدريب العمال...الخ.
- إن ميل الشركات المتعدية الجنسية نحو الاستثمارات الكثيفة رأس المال والموفرة لعنصر العمل، كما وسبق أن رأينا، سوف يؤدي بدون شك إلى ارتفاع انتاجية العمل من خلال زيادة حجم الانتاج الكلي مع انخفاض حجم العمالة.
- فضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل، فإنها تساهم أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة، وبالتالي رفع في مستوى الأجور.[3]
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية، الأمر الذي يسمح بتحسين الصناعة وتحقيق تقدم في طرق التصنيع، وزيادة الإنتاج، واكتساب الخبرة الإدارية فضلا عن تدريب العمالة المحلية.[4] وهو الأمر الذي من شأنه زيادة انتاجية العمل.
- إن الضغوطات التنافسية التي تخلقها الشركات المتعدية الجنسية في الاقتصاد المحلي تدفع بالشركات المحلية الى الرفع من قدراتها التنافسية ومنها الرفع من انتاجية العمل.
- تحتاج الشركات المتعددة الجنسيات إلى اليد العاملة المدربة والمؤهلة والمكونة تكوينا عاليا مع التكنولوجيا الدقيقة التي تمتلكها، لذا فهي تعمل دائما على إقامة دورات تكوينية لعمالها حتى يتحكموا في هذه التقنيات، وتحكمهم في هذه التقنيات يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل.

[1] د.محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 298.
[2] نفس المرجع السابق، ص 299.
[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص425.
[4] نفس المرجع السابق، ص448.

- إن المنافسة التي تخلقها الشركات الأجنبية في الأسواق المحلية في الدول المضيفة يُمكن أن يُشكل ضغطا على الشركات المحلية العامة او الخاصة من أجل رفع القدرات التنافسية ومنها زيادة انتاجية العمال عن طريق ادخال تقنيات انتاجية جديدة وتدريب العمال... وهو الامر الذي من شأنه زيادة انتاجية العمل في تلك الشركات.

ومن هنا يُمكن إسقاط مثل كل تلك الانعكاسات (ايجابية وسلبية) على التدفقات الواردة إلى الجزائر.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي صاغتها الجزائر والحوافز المقدمة لجذب تلك الإستثمارات، كما تناولنا تحليلا للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة ورأينا كيف إرتفع حجمها في الإتجاهين من وإلى الجزائر، ثم تطرقنا إلى تحليل لهيكل سوق العمل في الجزائر ثم إلى تحليل مؤشرات سوق العمل فيها من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل. ثم تناولنا انعكاسات الإستثمارات الاجنبية المباشرة على تلك المؤشرات ورأينا كيف لم

تسهم تلك الإستثمارات في خلق عدد كبير من مناصب العمل، كما أنها تنطوي على انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على كل من الأجور وإنتاجية العمل.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــةالعامة :

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم التدفقات الرأسمالية كونها تدفقات لا تنطوي على ديون خارجية بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى القدرات الانتاجية الكبيرة التي تنطوي عليها والانعكاسات الكبيرة التي يُمكن أن تحدثها على مختلف الظواهر والمتغيرات الإقتصادية والاجتماعية فبالنظر الى كل هذا، سعت مختلف الدول، وخاصة النامية منها، إلى تشريع القوانين من أجل تهيئة البيئة المناسبة لجذب مثل تلك الاستثمارات. ولقد كانت أسواق العمل من أهم ما يُمكن دراسة انعكاسات الاستثمارات

الاجنبية المباشرة عليها. فأسواق العمل من ناحية: التشغيل والبطالة، الأجور وإنتاجية العمل تتأثر كلها بتدفقات ذلك النوع من الاستثمار.

الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل اليوم مكانة هامة ضمن مختلف التدفقات الرأسمالية بالنظر الى المزايا التي ينطوي عليها هذا النوع من الاستثمارات: عدم إنطوائها على ديون خارجية بالعملة الصعبة، المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات...الخ.

الفرضية الثانية: أضحت الشركات المتعدية الجنسية اليوم تميل الى الاستثمارات الكثيفة رأس المال، وهي استثمارات موفرة لعنصر العمل، وبالرغم من أن التكنولوجيات التي تعتمدها والتي تتطلب يد عاملة ماهرة وبالتالي أجور أعلى، إلا أن هذه الشركات أصبحت تبحث عن المواقع التي تتمتع بوفرة اليد العاملة الماهرة والأجور المنخفضة معاً. ومن دون شك فإن استخدام التكنولوجيا والتوفير من عنصر العمل سوف يؤدي إلى الزيادة في إنتاجية العمل.

الفرضية الثالثة: أنه بالرغم من ارتفاع حجم التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الجزائر، إلا أنها لم تنطوي على خلق كبير لمناصب العمل، حيث كان لمشاريع الاستثمارت المحلية الدور الأكبر في خلق مناصب العمل.

الفرضية الرابعة: يُمكن للجزائر الإستفادة من المزايا التي تنطوي عليها الاستثمارات الأجنبية من أجل التحسين من مؤشرات أسواق العمل من ناحية: التشغيل والبطالة، الأجور وإنتاجية العمل، وهذا بتحسين أكثر لبيئة الإستثمار من خلال التشريعات والحوافز.

أهم النتائج:

- سعت الجزائر، كأحد الدول النامية التي تفتقر إلى رؤوس الأموال والتي تعتمد بصورة كبيرة في ايراداتها من العملة الصعبة على مبيعاتها من المحروقات، إلى تشريع القوانين وتقديم الحوافز من أجل جذب الاستثمارت الأجنبية المباشرة.
- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، بالرغم من ارتفاعها في السنوات الماضية، إلا أنها لم تسهم بشكل كبير في خلق مناصب العمل، على عكس مشاريع الاستثمارات المحلية التي لعبت دوراً هاماً في توفير مناصب العمل.

التوصيات:

- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد التدفقات الرأسمالية، يُمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية في حالة حدوث أزمات إقتصادية واضطرارها إلى الهروب مما تُخلف ورائها آثار خطيرة على الإقتصاد الوطني ومنها سوق العمل، وبالتالي لا يُمكن الإعتماد فقط، في عمليات الاستثمارات،

على هذا النوع من الاستثمارات، بل يجب تشجيع الاستثمارات المحلية بالنظر إلى درجة الاستقرار التي تتمتع بها.

- أن الجزائر لا ينبغي أن تعتمد بصورة كلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين مؤشرات سوق عملها من ناحية: التشغيل وتحسين الأجور والرفع من إنتاجية العمل، حيث أنه عليها تحفيز الاستثمارات المحلية سواء العامة أو الخاصة.
- على الجزائر أن ترتقي بمجالات التعليم والتكوين من أجل زيادة نسبة الكفاءات وهو الأمر الذي سوف يكون من أحد الحوافز لإستقطابالإستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة إنتاجية العمل.

وعلى أمل أن تكون هذه الدراسة المتواضعة نافذة للتعمق أكثر في مجال هذا البحث.

وفي الأخير، نختم دراستنا بهذا القول للأصفهاني: « إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

قـائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب :

1- موسى سعيد مطر: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان

2- عثمان أبو حرب :الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008

3- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن:الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، الطبعة الأولى

4- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، 2008، ط1

5- سليمان عمر عبد الهادي:الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة ،الاكاديميون للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2010

6- نزيه عبد المقصود المبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1

7- ناصر دادي عدون : اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ

8- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد(حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

9- الدكتور محمد طاقة، الدكتور حسين عجلان : اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008

10- الدكتور مدحت القريشي : اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

11- منى الطحاوي: اقتصاديات العمل- الطبعة الأولى- دار نهظة الشرق للنشر و التوزيع- القاهرة- 1995

12- رونالد ايرنبرج وروبرت سميث : اقتصاديات العمل، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية 1994

13- مدحت القريشي – تطور الفكر الاقتصادي – الطبعة الأولى- دار وائل للنشر ، الأردن 2008

14- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني – الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي و الإسلامي – الطبعة الأولى – دار وائل للنشر- الأردن -2001

15- أ.د محمد طاقة، إقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع طبعة 2008.

16- د.مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل- التجربة الجزائرية- دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، طبعة 2009.

17- د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 اكتوبر1997.

18- د.محمد عمر أبو يدة و د.عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2008.

19- د.محمود حسين الوادي و أحمد عارف العساف : الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع- الأردن- والطباعة، الطبعة الأولى، 2009.

ب: الرسائل العلمية:

1- خالد بوالقرادش و آخرون، مذكرة تخرج : الاستثمارات الأجنبية والبطالة ،المركز الجامعي ميلة 2010

2- أحمد الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراهغيرمنشورة، جامعة أم القرى

3- ريغي هشام، العولمة والبطالة، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة أم بواقي، 2008-2009.

4- بودغدغ بلال واخرون: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع والطموح حالة –الجزائر- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة اليسانس، جامعة جيجل، 2009-2010.

ج: مواقع الانترنت:

1- http:// www.andi.dz
2- http://www.elgalawya.com/vb/showthread.php?t=7928

English

1- Intrnationalelabour office, kILM 6th edition.

2- UNCTAD:World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. New York: United Nations. (http://www.unctad.org)

3- http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab1.xls

4- http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir2010_anxtab2.xls